

الألفاظ الدالة على التضعيف في طيبة النشر لابن الجزري (ت:٨٣٣هـ)

مدلولها وأثرها في القراءة



إعداد

د. حبيب الله بن صالح بن حبيب الله السلمي

الأستاذ المساعد بقسم القراءات -كلية الدعوة وأصول الدين - جامعة أم القرى

- من مواليد عام ١٤٠٣هـ بمكة المكرمة.
- تخرج في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى بمكة المكرمة عام ١٤٢٦ هـ.
- نال شهادة الماجستير من قسم القراءات بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى عام ١٤٣٣هـ بأطروحته: "حصن القارئ في اختلاف المقارئ للشيخ هاشم المغربي، دراسة وتحقيقا"، كما نال شهادة الدكتوراه منه عام ١٤٣٦هـ بأطروحته: "الشفاء في علل القراءات لأبي الفضل البخاري (من أول سورة الرعد إلى آخر القرآن): دراسة وتحقيقاً".
- من أعماله المنشورة: "عزو نشأة القراءات القرآنية لاختلاف مرسوم المصاحف العثمانية"، "دراسات المستشرقين لعلوم القراءات: جهود وشبهات".
- البريد الشبكي: habeb1403@gmail.com

الملخص

هذا بحث بعنوان: «**الألفاظ التي ظاهرها التضعيف في طيبة النشر لابن الجزري، مدلولها وأثرها في القراءة**»، يهدف إلى دراسة ألفاظ وصيغ التضعيف الواردة في منظومة طيبة النشر في القراءات العشر نحو:(قِيل، رُوي، حُكي، ذُكر، وغيرها) وبيان مدلولاتها قوة وضعفا، مع بيان أثر ذلك في القراءة، وقد استقيت مادة هذه الدراسة من كتاب النشر والتقريب وشروح الطيبة وأشهر تحريراتها. وجعلته في مقدمة، وتمهيد في التعريف بمنظومة طيبة النشر، ثم أتبعته بدراسة ألفاظ التضعيف، وذكر صيغها وألفاظها ومعانيها وأقسامها، وختمت البحث بأهم النتائج والتوصيات، وكان من أبرزها:

١. أن ألفاظ التضعيف عند ابن الجزري -بحسب مدلولها- تنقسم إلى أربعة أقسام:

الأول: ما يدل على تعدد الأوجه مع اشتراكها في الشهرة. الثاني: ما يدل على خلاف الأصح والأولى مع صحة القراءة به. الثالث: ما يدل على تضعيف هذا الوجه أو منعه في اختيار ابن الجزري. الرابع: ألفاظ دلالتها خارج مقصود البحث ولا أثر لها في قوة الوجه أو ضعفه.

٢.أن ألفاظ التضعيف بلغت -حسب الدراسة- خمسة عشر لفظا، في ستة وثلاثين موضعا، صرَّح ابن الجزري بالتضعيف في أربعة ألفاظ منها، وأما الألفاظ الأخرى فدلالاتها ومعانيها متنوعة قوة وضعفا، حسب موضعها.

الكلمات المفتاحية: ألفاظ التضعيف / طيبة النشر / التضعيف في الطيبة.



المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على إمام القراء والمجودين نبينا محمد بن عبد الله عليه وعلى آله وصحبه أزكى صلاة وأتم تسليم، وبعد:

فإن العلوم تتفاضل بشرف معلومها، ولما كان علم القراءات متعلِّقاً بأداء كلام الله تعالى كان أجلَّها منزلة وقدراً، وأسناها منقبة وذكراً، ولذلك انصرفت جهود العلماء –رحمهم الله– نحوه نظماً وتأليفاً وتحريراً، وكانوا في ذلك بين مقل ومستكثر ومختصر ومستوعب.

وكثرت التواليف على مدى القرون الأولى حتى عصر خاتمة المحققين الإمام ابن الجزري(ت:٨٣٣هـ)، فألَّف كتاباً عظيماً في القراءات العشر حوى فيه جلَّ ما أُلف قبله وحرَّره، وجمع فيه ما يقرب من ألف طريق محرَّرة مبيَّنة، وسماه: «كتاب النشر في القراءات العشر»، فكان غاية ما يقصده طالب هذا الفنِّ، وأصبح مرجعاً لمن بعده يصدر عنه؛ بل إنَّ كل تأليف بعده عيال عليه، مفتقر إليه، مهما بلغ شأنه وعلت منزلته.

ثم إن الإمام ابن الجزري رَحِمَهُ اللهُ نظم قصيدته الشهيرة الموسومة بـ «طيبة النشر في القراءات العشر» وضمَّنها كتاب النشر، فأضحت به طيبةً في النشر، ومن أراد أن يجمع كل ما صح من القراءات في هذا الزمان فلا محيد له عن دراسة هذه المنظومة.

وقد أولاها المختصون العناية الفائقة بالحفظ والمدارسة والشرح والتحرير، ابتداء بشرح ابن الناظم رحمهما الله، ومروراً بشرح النويري ثم التَّرْمسي وانتهاء بأبرز الشروح المعاصرة: الهادي للدكتور محمد محيسن، والكوكب الدري للقمحاوي– رحم الله الجميع– وغير ذلك من الشروح، أو من التحريرات على اختلاف مدارسها وتنوعها، ولا تزال هذه المنظومة منبعاً خصباً ومنجما كبيراً للباحثين حتى زماننا هذا.

وقد وفقني الله تعالى لدراسة هذه المنظومة والقراءة بمضمنها على شيوخ مبرزين

في هذا الفن، ورأيت أن هذه المنظومة غنية بالمسائل المهمة التي تستوقف الطالب للنظر والتنقيب والمراجعة، ومن جملة تلك المسائل الواردة في هذه المنظومة: إيراد الإمام ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ عدداً من الألفاظ والصيغ التي يستعملها أكثر المصنفين للتضعيف أو الرد والمنع، في حين أنها قد ترد عند فريق آخر من المصنفين لجمع الوجوه وتعدادها وتنوعها، ومعلوم أنه يترتب على الاستعمال الأول ضعف هذا الوجه حال القراءة والتلقي، وأما على الاستعمال الثاني فلا دلالة على تضعيفه ألبتة؛ بل يكون وجهاً مقروءاً به معتبراً كغيره من الأوجه.

وقد بدا لي -بادئ الأمر- أن كلا الأمرين وارد في هذه المنظومة؛ فجاءت فكرة هذا البحث لتتبع تلك الصيغ ومواضع ورودها.

فما هي الصيغ التي استعملها ابن الجزري في منظومته لهذين الغرضين أو غيرهما؟ وما مدلولها؟ وما أقوال الشراح والمحررين في الأخذ بهذا اللفظ في موضعه؟ وما أثر ذلك في القراءة؟ وهل ثَمَّ قاعدة عامة لابن الجزري في استعمال تلك الألفاظ؟ ... هذه التساؤلات وغيرها سيُجيب عنها هذا البحث بعون الله تعالى، وهي تُعَد **مشكلة البحث ومحوره وهدفه**.

ثم إني لما شرعت في كتابة هذا البحث رأيتُ أن أضمَّ إليه صيغ الترجيح والاختيار على النحو السابق المذكور في ألفاظ التضعيف؛ لما بينهما من التداخل من بعض الجهات؛ لكن حال دون ذلك شروط النشر في المجلات من حيث الحد الأعلى لعدد الصفحات؛ فأفردت كل بحث على حدة.

وأرجو أن يكون هذا البحث مشاركة نافعة في هذا المضمار، وخدمة لكتاب الله وقراءاته وطلابه، وأن يسدد الله الخطا ويبارك الجهود ويحقق المقصود إنه سميع قريب مجيب.

خطة البحث:

تتكون خطة هذا البحث من مقدمة وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة وفهارس علمية.

المقدمة: وتتضمن أهمية البحث ومشكلته وأهدافه وخطته ومنهجه.

تمهيد: التعريف بمنظومة طيبة النشر.

المبحث الأول: تعريف التضعيف وذكر صيغه وألفاظه.

المبحث الثاني: حصر ألفاظ التضعيف وبيان معانيها.

المبحث الثالث: أقسام ألفاظ التضعيف الواردة في طيبة النشر.

ثم خاتمة البحث متضمنة أبرز النتائج والتوصيات.

ثم كشاف لألفاظ التضعيف ومعانيها.

ثم ثبت المصادر والمراجع، ثم فهرس الموضوعات.

منهج البحث:

جعلته وفق المنهج التالي:

١. حصرتُ ألفاظ التضعيف الواردة في طيبة النشر، ثم ميزتها كل لفظ مع نظائره على ترتيب ورودها في القصيدة، ثم درستها موضعاً موضعاً دراسة مستوفاة فيما أحسب، ثم صنَّفتها وبنيت مباحث البحث على نتائج تلك الدراسة، ولم أذكر في هذا البحث إلا خلاصة تلك الدراسة؛ إذ لو نقلتُ كامل الدراسة لطال البحث جدًّا.

٢. اعتمدتُ في الدراسة كتاب النشر أصلًا أصدر عنه وأحتكم إليه وأتبين به مراد المؤلف؛ إذ هو أصل هذه القصيدة ومضمنها، ولا أحد أعلم بمقصود المؤلف منه نفسِه، إضافة إلى كتابه «تقريب النشر»، ثم أشهر شروح الطيبة، وهي: شرح ابن الناظم وشرح النويري والهادي للدكتور محمد سالم محيسن، ثم كتاب إتحاف فضلاء البشر للبنا، ثم كتب التحريرات عند الحاجة، وأشهرها: تحريرات المنصوري

والأزميري والسيد هاشم والمتولي.

٣. دلَّلتُ على كل مدلول من مدلولات ألفاظ التضعيف بجملة من الأمثلة، كاشفة للمراد، وافية بالغرض.

٤. ترجمتُ للأعلام في أول موضع.

٥. وثقتُ النصوص والشواهد.

٦. كتبت البحث وفق المناهج العلمية المتعارف عليها حديثًا.

٧. لخَّصت مخرجات الدراسة في خاتمة البحث.



تمهيد

التعريف بمنظومة طيبة النشر ومؤلفها وبيان أهميتها

التعريف بالمنظومة:

هي منظومة «طيبة النشر في القراءات العشر»: نظم فيها مؤلفها كتاب النشر في القراءات العشر في ألف وخمسة عشر بيتاً، على بحر الرجز، وجعلها على رموز قصيدة: «حرز الأماني ووجه التهاني» تيسيراً للطالب، وزاد عليها: «ثخذ، ظغش» لأبي جعفر ويعقوب ولم يجعل لخلف رمزاً مفرداً؛ لأنه لم ينفرد.

وقد رتبها مؤلفها على نحو ترتيب «حرز الأماني ووجه التهاني» بوجه عام وخالفه في مخالفات يسيرة في ترتيب الأبواب: كباب مخارج الحروف وصفاتها، أو في زيادة أبواب أو نقصانها، كتركه باب «اتفاقهم في إدغام إذ وقد وتاء التأنيث» و«باب الإظهار والإدغام»، وزيادة «باب إفراد القراءات وجمعها»، أو في ضم سورة إلى أخرى وعكسه أو نحو ذلك.

ابتدأ الناظم بمقدمة بيّن فيها فضل هذا العلم وشرف حمله، ثم ذكَر القراء ورواتهم ورموزهم، واصطلاحات النظم، وأردف بذكر بعض أحكام التجويد كمخارج الحروف وصفاتها، وبعض أحكام الوقف والابتداء ونحوها، ثم استهل أبواب الأصول بالاستعاذة والبسملة وسورة أم القرآن على نحو ترتيب الإمام الشاطبي، ثم ختم أبواب الأصول بباب إفراد القراءات، ثم أتبعها بأبواب الفرش وختمها بباب التكبير.

التعريف بالمؤلِّف:

ومؤلف هذه القصيدة هو الإمام أبو الخير، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري، المشهور بابن الجزري، عَلَم من أعلام القراءات، قلَّ أن يخلو كتاب من كتب التراجم المعتمدة من ترجمته.

قال عن نفسه في كتابه جامع الأسانيد: «وجملة من لقيته ممن أخذت عنه القرآن والقراءات أو شيئًا منها وحروف الاختلاف نَيِّفٌ وأربعون نفساً»[1].

---

(١) (ص٤٠).

ولم يكن هذا الإمام عالماً في القراءات فحسب؛ بل كان عالماً مبرزاً في علوم شتى كالتفسير والحديث والأصول واللغة وغيرها، ورعًا صالحًا عابدًا، ذا مصنفات نافعة ماتعة، بين منثور ومنظوم، بلغت مصنفاته أكثر من تسعين مصنفًا في القراءات وغيرها، أبرزها: كتاب النشر في القراءات العشر، وتقريب النشر، وتحبير التيسير، ومنجد المقرئين، وغاية النهاية، وجامع الأسانيد، والمسائل التبريزية، والدرة المضيئة، والتمهيد، والمقدمة فيما على قارئه أن يعلمه.

كتب الله لمؤلفاته رواجًا وقبولًا عظيمًا يكاد يكون معدوم النظير؛ لما اشتملت عليه من التحقيق والتحرير. انتقل الإمام ابن الجزري إلى رحمة ربه عام (٨٣٣هـ)، وعمره اثنان وثمانون عامًا، بعد حياة عامرة بالعلم والتعليم والإقراء. له ترجمة ومناقب يطول ذكرها، ليس هذا موضع بسطها ونشرها[١].

أهمية المنظومة:

تعدُّ منظومة «طيبة النشر في القراءات العشر» أهمَّ وأوسع نظم وصلنا في هذا العلم طرقًا ووجوهًا، يعترف بها ويراها كل من أسهر ليله وبذل جهده في تتبع هذا العلم، وعِدَّة طرقها: تسعمائة وثمانون طريقًا، لم يشارك مؤلفها في هذا الخطب صاحبًا ولا رفيقًا، وأصول هذه الطرق ثمانون طريقًا، ذكر الداني[٢] والشاطبي[٣] منها أربعة عشر[٤].

وقد تضمنت هذه المنظومة كتاب «النشر في القراءات العشر» -كما أسلفت- ومنه

---

(١) ينظر: جامع الأسانيد: (٣٦)، غاية النهاية: (٢/ ٢٤٧).

(٢) هو الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الدَّاني الأموي، إمام مشهور من أئمة علم القراءات، مؤلف كتاب التيسير وجامع البيان وغيرهما. ت: ٤٤٤هـ، ينظر: معرفة القراء الكبار (ص٢/ ٧٧٣)، وغاية النهاية (١/ ٥٠٣).

(٣) هو الإمام العلم القاسم بن فيرُّه بن خلف بن أحمد أبو محمد وأبو القاسم الرُّعيني الشاطبي، اشتهر بمنظومة: حرز الأماني ووجه التهاني، (ت:٥٩٠هـ). ينظر: معرفة القراء: (١/ ٣١٢)، غاية النهاية: (٢/ ٢٠).

(٤) شرح طيبة النشر في القراءات العشر للنويري: (١/ ٢٢٢).

اكتسبت أهميتها؛ إذ يعدّ هذا المؤلَّف أشهر كتب القراءات وأكثرها دقة وتحريرًا وتمحيصًا، حتى غدا اليوم هو المرجع الأساسي المعتمد لدى الدارسين والباحثين في هذا الفن. دارت حوله الكثير من الدراسات التخصصية قديمًا وحديثًا. اعتمد فيه مؤلفه على أكثر من ستين كتابًا بين منظوم ومنثور. قال عنه مؤلفه: «وجملة ما تحرر عنهم من الطرق بالتقريب نحو أَلف طريق، وهي أَصح ما يوجد اليوم في الدنيا وأَعلاه، لم نذكر فيها إِلا من ثبت عندنا، أَو عند من تقدمنا من أَئِمتنا عدالته، وتحقق لقيه لمن أَخذ عنه وصحت معاصرته، وهذا التزام لم يقع لغيرنا ممن أَلَّفَ في هذا العِلمِ»[١].

وقال عنه أيضًا: «وأَنت ترى كتابنا هذا حوى ثمانين طريقًا تحْقيقًا، غير ما فيه من فوائد لا تحصى ولا تحصر، وفرائد دخرت له فلم تكن في غيره تذكر، فهو في الحقيقة نشر العشر، ومن زعم أَن هذا العلم قد مات قيل له حيي بالنَّشرِ»[٢].

وقال النويري[٣]: «ومن نظر أسانيد القراءات وأحاط بتراجم الرواة وأسانيد الروايات عرف قدر ما حرر المصنف ونقَّح واعتبر وصحح، فجزاه الله عما فعل خيرًا؛ فلقد أحيا من هذا العلم ما كان قد مات، وصيَّر ما فات كأنه ما فات، وأقام من معالمه ما كان قد اندرس، وقوَّم من بنيانه ما كان قد انعكس»[٤].

وقد لـخَّص ابن الجزري هذه المعاني في «طيبة النشر» بقوله:

وَهـذِهِ الـرُّوَاُة عَـنْـهُـمْ طُـرُقُ أَصَحُّهَا فى نَشْـــــرِنَا يُحَقَّــــقُ

بِـاثْـنَـيْنِ فى اثْـنـيَنِ وَإلاَّ أَرْبَـعُ فَهْىَ زُهَا أَلْفِ طَـــرِيقٍ تَجْمَعُ [٥]

(١) النشر: (١/ ١٩٣).

(٢) النشر: (١/ ٥٧).

(٣) هو: محمد بن محمد بن محمد، أبو القاسم، محب الدين النويري: فقيه مالكي عالم بالقراءات، له شرح على طيبة النشر وعلى الدرة المضيئة، (ت: ٨٥٧هـ). ينظر: الأعلام: (٧/ ٤٧)، معجم المؤلفين:(١١/ ٢٥٠).

(٤) شرح طيبة النشر: (١/ ٢٠٩).

(٥) البيتان رقم: (٣٤ -٣٥).

... وقال:

و هذِهِ أُرْجُوزَةٌ وَجِيـــــــزَهْ	جَمَعْتُ فِيهَا طَـرُقًا عَـــــزِيزَهْ
وَلاَ أَقُولُ إِنَّهَاَ قَدْ فَضَـلَــــتْ	حِرْزَ الأَمَانِي بَلْ بِه قَدْ كَمَـــلَتْ
حَوَتْ لِمَا فِيهِ مَعَ التَّيْسِـــــيرِ	وَضِـعْفَ ضِـعْفِهِ سِـوَى التَّحرِيرِ
ضَمَّنْتُهَا كِتَابَ نَشْـــرِ الْعَــشْرِ	فَهْيَ بِهِ طَيِّبَةٌ فِي النَّشْـــــــــرِ[1]

تلك أبرز معالم هذه المنظومة بوجه عام.

وقد أُلِّفت عليها الكثير من الشروح والتحريرات، أبرزها:

١. شرح طيبة النشر لابن الناظم، أحمد بن محمد(٨٣٥هـ). مطبوع.

٢. شرح طيبة النشر للنويري، محمد بن محمد(٨٥٧هـ). مطبوع.

٣. شرح طيبة النشر للتِّرْمسي، محمد بن محفوظ (١٣٣٨هـ). محقق، غير مطبوع.

٤. الهادي شرح طيبة النشر، لمحمد سالم محيسن (١٤٢٢هـ). مطبوع.

٥. تقريب الطيبة لإيهاب فكري. مطبوع.

٦. تحرير الطرق والروايات للمنصوري، علي بن سليمان (١١٣٤هـ). مطبوع.

٧. الائتلاف في وجوه الاختلاف ليوسف أفندي زاده (١١٦٧هـ). مطبوع.

٨. عمدة العرفان وشرحه بدائع البرهان للأزميري، مصطفى بن عبد الرحمن (١١٥٥هـ). مطبوعان.

٩. تمرين الطلبة البررة الخيرة لهاشم المغربي (١١٨٦هـ). محقق، غير مطبوع.

١٠. الروض النضير للمتولي، محمد بن أحمد (١٣١٣هـ). مطبوع.

تلك أشهر المؤلفات حولها، وهناك كتب أخرى في التحريرات والطرق أعرضت عن ذكرها اختصاراً[2].

---

(١) الأبيات: (٥٥ -٥٨).

(٢) ينظر للاستزادة: الإمام المتولي وجهوده في علم القراءات، للدكتور إبراهيم الدوسري.

المبحث الأول

تعريف التضعيف وذكر ألفاظه وصيغه

التضعيف لغة: مأخوذ من مادة: (ض ع ف)، والضَّاد والعين والفاء إذا اجتمعت تدلُّ على أحد أَصلين متباينين:

أَحدهما: أن يُزاد على أصل الشيء فيُجعل مثلين أو أكثر، يقال: أَضْعَفْتُ الشَّيْءَ إِضْعَافًا، وَضَعَّفْتُه تَضْعِيفًا، وَضَاعَفْتُه مُضَاعَفَةً[١].

والآخرُ: يَدلُّ على خلاف القوة، من ضَعُفَ يضعُفُ ضَعْفاً وضُعْفاً. ورجل ضعيف، وقومٌ ضُعَفَاءُ وَضِعَافٌ. والضم والفتح لغتان. وقال الخليل[٢]: الضَّعْفُ في العقل والرأي، والضُّعْفُ في الجسد[٣].

والتَضْعيفُ على هذا المعنى: أن تنسبه إلى الضَعْفِ[٤]. وهذا المعنى هو المقصود بالبحث.

وعليه فصيغ التضعيف وألفاظه المقصودة هنا: هي الألفاظ والتراكيب الواردة في «طيبة النشر» التي تدل على ضعف وجه ما في استعمالات أهل الفنِّ. وهذه الألفاظ تتفاوت في دلالتها على هذا المعنى، كما سيأتيك مفصلًا.

وقد يعبَّر عن صيغ التضعيف عند بعض العلماء بصيغ التمريض. وهما مترادفان. ويمثلون لها بـ:(رُوي، نُقل، حُكي، يُروى، ونحوها).

قال الإمام النووي(٦٧٦هـ)[٥] رحمه الله في مقدمة كتابه المجموع: «قال العلماء

---

(١) وهو قول الخليل. ينظر: الصحاح «ضعف» ٤/ ١٣٩٠، مقاييس اللغة «ضعف»: (٣/ ٣٦٢).

(٢) هو الإمام أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، إمام اللغة، وشيخ سيبويه، (ت: ١٧٠هـ). ينظر: معجم الأدباء: (٣/ ١٢٦٠)، إنباه الرواة: (١/ ٣٧٦).

(٣) ينظر: العين «ع ض ف»: (١/ ٢٨١)، تهذيب اللغة «ضعف»: (١/ ٣٠٥).

(٤) ينظر: تهذيب اللغة: «ضعف»: (١/ ٣٠٥)، الصحاح: «ضعف» (٤/ ١٣٩١).

(٥) هو: الإمام أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي الشافعي، علامة الفقه والحديث، (ت:٦٧٦هـ). ينظر: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: (١٥/ ٣٢٤)، الأعلام: (٨/ ١٤٩).

المحققون من أهل الحديث وغيرهم: إذا كان الحديث ضعيفًا لا يقال فيه: قال رسول الله ﷺ، أو فعل أو أمر أو نهى أو حكم وما أشبه ذلك من صيغ الجزم، وكذا لا يُقال فيه: روى أبو هريرة أو قال أو ذكره أو أخبر أو حدَّث أو نقل أو أفتى و ما أشبهه، وكذا لا يقال ذلك في التابعين ومن بعدهم فيما كان ضعيفًا فلا يقال في شيء من ذلك بصيغة الجزم، وإنما يقال في هذا كله: **رُوي عنه أو نُقل عنه أو حُكي عنه أو بلغنا عنه أو يُقال أو يُذكر أو يُحكى أو يُروى أو يُرفع أو يُعزى وما أشبه ذلك من صيغ التمريض** وليست من صيغ الجزم، قالوا: فصيغ الجزم موضوعة للصحيح أو الحسن، وصيغ التمريض لما سواهما»[1]. انتهى كلامه.

وقد وجدت الإمام ابن الجزري يصرِّح في مواضع في النشر بأن هذه الصيغة ترد عند العلماء المتقدمين للتضعيف، كقوله في باب النقل -حال الابتداء-: «وَلِلحنبلِيِّ عن ابن وردان ثلاثة أوجه (أحدها): (الُأوْلَى) بهمزة الوصل وضم اللام وهمزة ساكنة على الواو. (ثانيها): (لولى) بضم اللام وحذف همزة الوصل وهمزة الواو. (ثالثها): (الأُولَى) كوجه أبي عمرو الثالث. وهذه الأوجه هي أيضًا في الكتب المذكورة كما تقدم، إلا أن صاحب الكافي لم يذكر هذا الثالث عن أبي عمرو، وذكره لقالون، ولم يذكر الثاني لقالون صاحب التبصرة، **وذكر له الثالث بصيغة التضعيف، فقال: وقيل إنه يبتدأ لقالون بالقطع وهمزة كالجماعة،** وظاهر عبارة أبي العلاء الحافظ جواز الثالث عن ورش أيضا، وهو سهوٌ، والله أعلم»[2].

وكذلك يقول النويري في شرح الطيبة[3] في باب وقف حمزة وهشام: «واختلف في ﴿ٱلرُّءۡيَا﴾ [الإسراء: ٦٠، وغيرها]، و﴿رُءۡيَٰيَ﴾ [يوسف: ٤٣]، و﴿رُءۡيَاكَ﴾ [يوسف: ٥]؛ فقيل: تدغم، وقيل: لا، وسببه: الخلاف في الرسم. **وإلى تضعيف الإدغام أشار**

(١) المجموع: (١ / ٦٣).

(٢) النشر: (١/ ٤١٣).

(٣) شرح طيبة النشر: (١/ ٥١٣).

بقوله: (وقيل رؤيا)، أي: وقيل: يدغم (رؤيا) أيضًا».

فاستدل النويري هنا بهذه الصيغة على التضعيف كما ترى.

وبعد التتبع والاستقراء لما ورد في: «طيبة النشر» وجدت أن الألفاظ التي تفيد التضعيف في كلام ابن الجزري منها ما ينص على الضعف صراحة كقوله: (ضُعف، امنع، واترك). ومنها ما يفهم منه الإشارة إلى ضعف الوجه، كـ(رُوِي، وحُكِي، وقيل، وغيرها) وهي تختلف وتتمايز في دلالتها.

ومجموع المواضع التي وردت فيها هذه الألفاظ جميعاً: ستة وثلاثون موضعًا. وهذا أوان ذكرها مفصلة بعون الله.



المبحث الثاني

حصر الألفاظ التي ظاهرها التضعيف وبيان معانيها

قصدت بهذا المبحث حصر الألفاظ التي تدخل تحت عنوان البحث وذكر مواضعها مع بيان المعاني التي دل عليها كل لفظ في موضعه. وجعلت ذلك في مطلبين:

المطلب الأول: ما لفظه صريح في ضعف الوجه: وفيه أربعة ألفاظ:

- **اللفظ الأول: ضُعْف**: وقد ورد في موضع واحد، وهو قوله:

[١٢٦] وإن تقاربا ففيه ضُعف.

ولبيان المراد بهذا اللفظ أسوق كلام الأئمة في شرح المسألة مختصراً:

قال ابن الجزري مُبَيِّناً ذلك في النشر: «ولهذا كان الخلاف في ﴿يُؤْتَ سَعَةً﴾ [البقرة:٢٤٧] ضعيفًا، وفي غيره قويًّا»[١]. وقال في التقريب: «ولم تدغم ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً﴾ من أجل الجزم مع خفة الفتحة»[٢]. وهذا أصرح في عدم الإدغام من الأول.

وقال ابن الناظم[٣]: «فإن كان في المتقاربين فالإظهار، وذلك حرف واحد، وهو ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً﴾ وما ذكره صاحب التجريد من إدغامه فهو ضعيف...» ثم قال: «أي: فإن تماثل الحرفان الملتقيان بالجزم ففي إدغامه اختلاف عن أصحاب الإدغام، فإن تقارب الحرفان ففي إدغامه ضعف: أي رواية إدغام ما دخله الجزم من المتقاربين ضعيفة، وأما قوله تعالى ﴿فَـَٔاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الروم: ٣٨] فيجيء النص عليه

---

(١) النشر: (١/ ٢٧٩).

(٢) تقريب النشر: (٩٥).

(٣) هو: أبو بكر أحمد بن محمد بن محمد بن الجزري، شهاب الدين الشافعي، له شرح مختصر على طيبة النشر، مات بعد أبيه بقليل، (ت: ٨٣٥هـ). ينظر: غاية النهاية: (١/ ١٢٩)، الأعلام: (١/ ٢٢٧).

مع ﴿وَلۡتَأۡتِ طَآئِفَةٌ﴾ [النساء: ١٠٢] عند ذكر إدغام التاء من المتقاربين والمتجانسين»[١].

وقال النويري: «﴿وَلَمۡ يُؤۡتَ سَعَةً﴾ مظهر اتفاقًا؛ لاشتماله على المانعين، إلا ما شذ من مذهب ابن شنبوذ والداجونى، فإنهما أدغماها ولم يعتدّا بالجزم كما تقدم»[٢].

وقال البنا: «وألحق به ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ [الإسراء: ٢٦]، وفي المتقاربين في قوله: ﴿وَلَمۡ يُؤۡتَ سَعَةً﴾، والمشهور الاعتداد بهذا المانع في المتقاربين، وإجراء الوجهين في غيره»[٣]

وقال الدكتور محمد محيسن: «وإن كان في المتقاربين، وهو في قوله تعالى: ﴿وَلَمۡ يُؤۡتَ سَعَةً﴾...

ففي هذه الحالة يكون فيه وجهان أيضًا، وهما:

الإظهار، وهو الأرجح والأقوى، نظرا لكثرة طرقه التي جاء منها.

والإدغام، وهو ضعيف نظرا لقلّة طرقه التي روته»[٤].

قلت: لعلَّ الصواب في معنى «ضعف» هنا: أن يقال إن المجزوم الواقع في الحرفين المتجانسين والمتقاربين تفصيله كما يلي: ما وقع في المتجانسين وقع في موضعين: ولتأت، فآت. فهذان فيهما الخلاف من قول الناظم: والخلف.. ولتأت آت، ومن نصِّ ابن الجزري في النشر كما تقدم. وأما ما وقع في المتقاربين وهو موضع واحد: ﴿وَلَمۡ يُؤۡتَ سَعَةً﴾: فهو مظهر اتفاقًا كما ذكر النويري وصرح الناظم وابنه بضعفه، ولذا ذكروا أن الخلاف في المتقاربين خلاف ضعيف غير مقبول، بخلاف المتجانسين؛ فالخلاف فيهما خلاف قوي.

---

(١) شرح طيبة النشر: (ص٥٦).

(٢) شرح طيبة النشر: (١/ ٣٤٢).

(٣) الإتحاف: (١/ ٣١).

(٤) الهادي: (١/ ١٣٥).

ويؤخذ مما تقدم أمران:

١ . أن المقصود بالضعف: المنع والرد والترك، وأن ما ذكره بعض أهل الأداء شاذ لا يعمل به كما قال النويري.

٢ . ينبغي أن يكون المقصود بقول الناظم: «وإن تقاربا ففيه ضعف» على وجه الدقة والتحرير المتقاربين فقط دون المتجانسين، وذلك موضع واحد ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً﴾. والتعرّض للمتجانسين هنا ليس محله.

- **اللفظ الثاني: خطل**: وقد ورد في موضع واحد، وهو قوله:

[١٩٣] وَالْبَدَلْ ... وَالْفَصْلُ مِنْ نَحْوِ ءَءَامَنْتُمْ خَطَلْ

قال ابن الجزري: «ولم يُدخل أحدٌ بين الهمزتين في واحدٍ من الثلاثة ألفًا كما تقدّم في ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا﴾ [الزخرف: ٥٨]، وكذلك لم يبدل الثّانية ألفًا عن الأزرق، عن ورشٍ كما تقدّم في (أآلهتنا) إذ لا فرق بينهما»(١).

وقال ابن الناظم: «والبدل: أي: إبدال الهمزة الثانية المفتوحة لمن تقدم له ذلك يريد: وجه الأزرق عن ورش فيما اجتمع فيه ثلاث همزات، يعني: ﴿ءَامَنتُم﴾ الثلاثة [الأعراف: ١٢٣، وطه: ٧١، والشعراء: ٤٩] و ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا﴾ خطأ لا يجوز، فكل من أبدل نحو ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾عنه استثنى هذا للاشتباه بالخبر ووَهِمَ من عمم الحكم فيه، وقصر في الشاطبية حيث لم ينبه على ذلك، وقد نبه على ذلك صاحب التيسير كما نبه عليه في سائر كتبه قوله: (والفصل) أي: وكذلك الفصل بين الهمزتين بالمد لمن تقدم له الفصل فيه بقوله: «والمد قبل الفتح والكسر حجر.. الخ»، وعبَّر بقوله «نحو» ليدخل ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا﴾ في الزخرف. قوله: «خطل» خبر البدل والفصل، والخطلُ يقال على الخطأ في القول، وهو الأصل: المنطق الفاسد»(٢).

وقال النويري: «(والبدل) إشارة إلى أنه يمتنع في ﴿ءَامَنتُم﴾ في الثلاث

(١) النشر: (١/ ٣٦٩).

(٢) شرح طيبة النشر: (ص ٨٤).

و﴿ءَأَٰلِهَتُنَا﴾ الفصل بين الأولى والثانية بألف، ويمتنع- أيضا- إبدال الثانية»[1].

وبناء على ما تقدم يكون معنى «خطل» هنا: خطأ، يمنع القول به والقراءة به.

- **اللفظ الثالث: امنع**: وهذا اللفظ صريح في المنع، وقد ورد في خمسة مواضع، أربعة منها للتضعيف صراحة، وواحد جاء في سياق الترجيح والاختيار لا التضعيف:

الموضع الأول: قوله في باب الإدغام الكبير:

[١٢٨] لاَ يَحْزُنْكَ فَامْنَعْ

قال ابن الجزري: «وأظهر «يحزنك كفره» لكون النّون قبلها مخفاة عندها، فلو أخفاها على المختار عندهم كما سيأتي لوالى بين إخفاءين. ولو أدغمهما لوالى بين إعلالَين»[2].

وقال ابن الناظم: «وبقي مانع آخر وهو الإخفاء قبله، وذلك في حرف واحد وهو «يحزنك كفره»»[3].

الموضع الثاني: قوله في باب المد: [١٦٨] وَامْنَعْ يُؤَاخِذْ

قال ابن الجزري: «نص على استثنائها المهدوي، وابن سفيان، ومكي وابن شريح، وكل من صرح بمد المغير بالبدل، وكون صاحب التيسير لم يذكره في التيسير، فإنه اكتفى بذكره في غيره. وكأن الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ظن بكونه لم يذكره في التيسير أنه داخلٌ في الممدود لورش بمقتضى الإطلاق، فقال: وبعضهم: يواخذكم، أي: وبعض رواة المد قصر (يواخذ) وليس كذلك، فإن رواة المد مجمعون على استثناء (يؤاخذ) فلا خلاف في قصره. قال الداني في إيجازه: أجمع أهل الأداء على ترك زيادة التمكين للألف....حيث وقع. قال: وكان ذلك عندهم من «واخذت» غير مهموز، وقال في

(١) شرح طيبة النشر:(١/ ٤٣٥).

(٢) النشر: (١/ ٢٨١).

(٣) شرح طيبة النشر: (ص٥٦).

المفردات: وكلهم لم يزد في تمكين الألف في قوله تعالى: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ﴾ وبابه. وكذلك استثناها في جامع البيان ولم يحك فيها خلافًا»[1]. ونصَّ الشراح على استثنائها باتفاق[2].

الموضع الثالث:

[٩٤٩] يَكُونَ أَنِّثْ دُولَةٌ ثِقْ لِي اخْتُلِفْ ... وَامْنَعْ مَعَ التَّأْنِيثِ نَصْبًا لَوْ وُصِفْ

وهذا الموضع كسابقيه في التصريح بالمنع، وهو ما ذكره كذلك في النشر[3] في قوله تعالى: ﴿يَكُونَ دُولَةَۢ﴾ [الحشر: ٧] وتبعه عليه شراح القصيدة.

قال النويري: «وتوهَّم بعض شراح الشاطبية جواز الرابع وهو النصب مع التأنيث، **وهو غلط؛** لامتناعه رواية ووجها، وهذا معنى (وامنع مع التأنيث نصبا لو وصف)، وإنما امتنع؛ لأن الفاعل مذكر فلا يجوز تأنيث فعله، ولا يجوز إضمار الغنيمة؛ لعدم ذكرها»[4].

فيكون معنى «وُصِف» هنا: ذُكر وأُورد؛ لكنه وجه مردود لا تجوز القراءة به لدلالة المنع قبله: (وامنع).

الموضع الرابع: قوله في باب التكبير: [١٠٠٦] وَامْنَعْ عَلَى الرَّحِيمِ

والمقصود بذلك المنع من وصل آخر السورة بالبسملة والوقف عليها.

قال ابن الجزري: «يمتنع منها وجهٌ إجماعًا، وهو وصل التّكبير بآخر السّورة وبالبسملة مع القطع عليها لأنّ البسملة لأوّل السّورة فلا يجوز أن تجعل منفصلةً

---

(١) النشر: (١/ ٣٤٠).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم: (ص٧٤)، شرح النويري: (١/ ١٧٥)، الهادي: (٢/ ١٧٨).

(٣) (٢/ ٣٨٦).

(٤) شرح طيبة النشر: (٢/ ٥٨٤).

عنها متّصلةً بآخر السّورة كما تقدّم في باب البسملة فلا يتأتّى هذا الوجه على تقدير من التّقديرين المذكورين»[1].

الموضع الخامس: قوله في باب الوقف على أواخر الكلم:

[٣٥٥] وَخُلْفُ هَا الضَّمِيرِ وَامْنَعْ فِي ٱلْأَتَمْ ... مِنْ بَعْدِ يَا أَوْ وَاوٍ اَوْ كَسْرٍ وَضَمْ

وهذا الموضع لا تعلق له بالتضعيف وإنما ذكرته استطراداً لدخوله في اللفظ المذكور. وقد اقترن بما يدل على معناه وهو قوله: «في الأتم» فدل على أن المنع هو الأكمل والأكثر والأشهر فحسب لا أن ما عداه ضعيفٌ. وقد بحثته في بحث ألفاظ الترجيح والاختيار مع نظائره في بحث مستقل.

- **اللفظ الرابع: اترك**: وقد ورد في موضع واحد، وهو قوله:

[٢٥١] وَبَيْنَ بَيْنَ إِنْ يُوَافِقْ وَاتْرُكِ ... مَا شَذَّ

والمقصود التنبيه بذلك على ترك ما شذ من المذاهب في التخفيف الرسمي.

قال ابن الناظم: «أي لا تأخذ بما شذ ولا تقرأ به، ويعني بما شذ الشاذ من التخفيف الرسمي ما لم يجتمع فيه شروط الصحة، كالأخذ في «خائفين، وأولئك» بالياء المحضة، وفي «شركاؤهم، وجاؤوا» بالواو مخففة، وفي «إن أولياه» بألف من غير واو مما لا يجوز في العربية ولا صحت به الرواية،...»[2].

وهذا اللفظ والذي قبله (اترك-امنع) إنما ذكرتها تتميما للفائدة، وليس هما من موضوع البحث وفكرته كما هو ظاهر؛ لصراحة ألفاظهما في الدلالة على التضعيف وخلوهما من اللبس.

المطلب الثاني: ما لفظه يحتمل التضعيف وعدمه: وفيه أحد عشر لفظاً:

- **اللفظ الأول: نُقِل**: وقد ورد في خمسة مواضع:

(١) النشر: (٢/ ٤٣٢).

(٢) شرح طيبة النشر: (ص ١٠٥).

الموضع الأول: قوله في المقدمة:

[١٣] وَلْيَجْتَهِدْ فِيهِ وَفِي تَصْحِيحِهِ عَلَى الذِي نُقِلَ مِن صَحِيحِهِ

ومعناها: أي صح نقله عن النبي ﷺ، بدلالة السياق وقوله:(من صحيحه)[١].

الموضع الثاني: قوله في باب وقف حمزة وهشام:

[٢٤٥] ونُقِل يَاءٌ كَيُطْفِئُوا وَوَاوٌ كَسُئِلْ

قال ابن الجزري: «وذهب بعض النّحاة إلى إبدال الهمزة المضمومة بعد كسر المكسورة بعد ضمٍّ حرفًا خالصًا فتبدل في نحو: (سنقريك ويستهزون) ياءً، وفي نحو (سئل واللّؤلؤ) واوًا، ونسب هذا على إطلاقه إلى أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش النّحويّ البصريّ أكبر أصحاب سيبويه، فقال الحافظ أبو عمرٍو الدّانيّ في جامعه: هذا هو مذهب الأخفش النّحويّ الّذي لا يجوز عنده غيره. وتبعه على ذلك الشّاطبيّ وجمهور النّحاة على ذلك عنه»[٢].

وقال النويري:«...والذى عليه جمهور القراء: إلغاء مذهب الأخفش في النوعين في الوقف لحمزة، والأخذ بمذهب سيبويه، وهو التسهيل بين الهمزة وحركتها وذهب آخرون إلى التفصيل: فأخذوا بمذهب الأخفش فيما وافق الرسم نحو: «سنقرئك» و «اللؤلؤ» وبمذهب سيبويه في نحو: «سئل»، و «يستهزءون» ونحوه؛ لموافقته للرسم، وهو اختيار الحافظ أبو عمرو الداني وغيره»[٣].

وعليه فإن معنى «نُقِل» هنا تدل على ورود هذا الوجه عن الإمام الأخفش، رواه عنه جمهور النحاة، لكن أكثر القراء على مذهب سيبويه. وكلاهما مذهب مشهور منصوص عليه عند الداني والشاطبي وأبي العز وأبو حيان وغيرهم

(١) ينظر: شرح ابن الناظم: (ص ٧)، شرح النويري: (١/ ١٠٥).

(٢) النشر: (١/ ٤٤٤).

(٣) شرح طيبة النشر: (١/ ٤٩٨).

كما في تقريب النشر[١].

الموضع الثالث: قوله في فصل تاء التأنيث: [٢٦١] لا وَجَبَت وَإِن نُقِلْ.

وهذا صريح من ابن الجزري في منع هذا الوجه وإن كان مذكورا عند الشاطبي.

وعبارته في الطيبة أصرح من عبارته في النشر، قال في النشر: «وانفرَدَ الشَّاطبيُّ عن ابنِ ذكوان بالخلافِ فِي ﴿ وَجَبَتْ جُنُوبُهَا ﴾ [الحج: ٣٦] ولا نعرف خلافًا عنه فِي إِظهارها من هذه الطُّرِقِ»[٢].

وقد أجمع الشراح والمحررون على ردِّ هذا الوجه من طريق الطيبة.

قال ابن الناظم: «قوله: (لا وجبت) أي: غير وجبت، يريد: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ يعني: لا خلاف فيها: أي: في إظهارها عن ابن ذكوان، أي: من هذه الطرق مع أن الشاطبي ذكر فيها الخلاف، فلذلك نبهت عليها ليعلم قوله: (وإن نقل) أي وإن نقل الخلاف عن ابن ذكوان فيه: أي: في ﴿ وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ فإنه لا يصح من هذه الطرق، يشير إلى ذكر الشاطبي رحمة الله عليه الخلاف فيه عنه، وليس بصحيح»[٣]. ووافقه النويري[٤].

وقال الدكتور محمد محيسن: «أمّا ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ فقد نُقل عن ابن ذكوان فيها الخلاف، ولكن المعمول به من طرق النشر الإظهار فقط»[٥].

وعليه فإن معنى «نقل» هنا: أي نقل نقلا غير مأخوذ به؛ بل هو انفراد متروك، لا يؤخذ به في اختيار ابن الجزري ومن طريق الطيبة. وأما من طريق الشاطبية فوقع فيه خلاف ليس هذا موضع تفصيله.

---

(١) (ص ١٤٦).

(٢) (٢/ ٦). وكذا عبارته في التقريب: (١٥٣).

(٣) شرح طيبة النشر: (ص ١٠٩).

(٤) شرح طيبة النشر: (١/ ٥٣٩).

(٥) الهادي: (١/ ٢٧٠).

الموضع الرابع: قوله في باب الإمالة:

[٣٠٠] وأسفى عنه نقل

قال ابن الجزري: «وأمّا ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ ، فروى إمالته كذلك عن الدّوريّ عنه بغير خلاف كلٌّ من صاحب الكافي، وصاحب الهداية، وصاحب الهادي، وهو يحتمل ظاهر كلام الشّاطبيّ، وذكر صاحب التّبصرة عنه فيها خلافًا، وأنّه قرأ بفتحها، ونصّ الدّانيّ على فتحها له دون أخواتها، وروى فتح الألفاظ السّبعة عن أبي عمرٍو من روايتيه سائر أهل الأداء من المغاربة والمصريّين، وغيرهم.»[١].

وقال ابن الناظم: «نَقل إمالتها بين بين عن الدوري عنه صاحب الكافي والهادي والهداية، ونَقل الخلاف فيها عنه صاحب التبصرة»[٢].

فظهر من كلامهما أن «نُقل» هنا دلت على جواز الوجهين دون تضعيف أحدهما.

الموضع الخامس: قوله في باب التكبير:

[١٠٠٤] ولسوس نقلا ... تكبيره من انشراح...

قال ابن الجزري: «وأما ما ورد عن السوسي فإنَّ الحافظ أبا العلاء قطع له بالتكبير من فاتحة (ألم نشرح) إلى خاتمة (الناس) وجهاً واحداً، وقطع له به صاحب التجريد من طريق ابن حبش، وقرأنا بذلك من طريقه. وروى سائر الرواة عنه ترك التكبير كالجماعة»[٣].

قال ابن الناظم: «أي نقل بعض أئمة القراءة التكبير للسوسي من سورة «ألم نشرح» ولكنه مع وجه البسملة له لأن راوي التكبير عنه وهو ابن حبش لم يرو عن السوسي سوى البسملة»[٤].

وقال النويري: «أي: نُقل التكبير أيضا عن السوسى، وقطع له به أبو العلاء من

(١) النشر: (٢/ ٥٤).

(٢) شرح طيبة النشر: (ص١٢٢).

(٣) النشر: (٢/ ٤٢٤).

(٤) شرح طيبة النشر: (ص٣٣٣).

فاتحة (ألم نشرح) إلى خاتمة (الناس) وجها واحدا، وقطع له به صاحب «التجريد» من طريق ابن حبش»(١).

وعليه فإن معنى «نقلا» هنا: نقله بعض الأئمة عنه وهما أبو العلاء وصاحب التجريد؛ بل لم يذكر أبو العلاء له فيه خلافا كما تقدم؛ لكن جمهور القراء سواهما على تركه عنه.

ويمكن تلخيص المعاني التي دلت عليها هذه اللفظة «نقل» في الآتي:

١. تعدد الأوجه مع الإشارة إلى أن ذلك خلاف قول الجمهور أو رواية الأكثرين. في الموضع الثاني والرابع والخامس(٢).

٢. صحة النقل. في الموضع الأول(٣).

٣. التضعيف. في الموضع الثالث(٤). لاقترانه بما يدل عليه.

● **اللفظ الثاني: قيل**: وقد وردت في خمسة عشر موضعاً:

الموضع الأول: قوله في تفسير الأحرف السبعة:

[١٨] وأصل الاختلاف أن ربنا ... أنزله بسبعة مهونا

[١٩] وقيل في المراد منها أوجه ... وكونه اختلاف لفظ أوجه

أشار الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ في هذين البيتين إلى الخلاف الوارد في تفسير الأحرف السبعة، فذكر أنه وردت عدة أقوال وأوجه وتفسيرات عن الأئمة المتقدمين للمراد بالأحرف السبعة(٥).

وعليه فمعنى «قيل» هنا: ذُكِرت أوجهٌ متعددة في تفسيرها. ووُرود الخلاف فيها

---

(١) شرح طيبة النشر: (٢/ ٦٣٧).

(٢) ينظر: (النشر: ١/ ٤٤٤، ٢/ ٥٤، ٢/ ٤١٠)، شرح ابن الناظم: (ص١٠٢، ١٢٢، ٣٣٣)، شرح النويري: (١/ ٤٩٧، ٢/ ٦٣٧).

(٣) ينظر: النشر: (١/ ٣٣). شرح النويري: (١/ ١٠٥).

(٤) ينظر: النشر: (٢/ ٦)، شرح ابن الناظم: (ص١٠٨)، شرح النويري: (١/ ١٠٩).

(٥) ينظر: النشر: (١/ ٢٩).

دون قصد التفضيل في ذات اللفظة، وإنما اختار رأيا محدداً منها في عجز البيت.

الموضع الثاني والثالث: قوله في باب الاستعاذة:

[١٠٥] وقيل يخفي حمزة حيث تلا ... وقيل لا فاتحة وعللا

أخبر الناظم بأنه ورد عن حمزة وجهان: إخفاء الاستعاذة في جميع السور. والثاني: الإخفاء في غير الفاتحة والجهر فيها فقط، ثم أتبعها الناظم بقوله: «وعُلِّلا». وهذه الكلمة تحتمل معنيين متضادين كما ذكر ابن الناظم، ولولا اختلاف الشراح في معنى (عللا) لجعلتها ضمن القسم الأول الذي اقترن بها يدل على ضعفه، لكن لما وقع الخلاف فيها ألحقتها هنا. ولذا سأنقل ما يتعلق بهذه المسألة على النحو الآتي:

قال ابن الجزري: «المختار عند الأئمّة القرّاء هو الجهر بها عن جميع القرّاء، لا نعلم في ذلك خلافًا عن أحدٍ منهم إلّا ما جاء عن حمزة وغيره ممّا نذكره، وفي كلّ حالٍ من أحوال القراءة كما نذكره» ثم ذكر الخلاف عن المسيبي عن نافع...» إلى أن قال: «قلت: صحّ إخفاء التّعوّذ من رواية المسيّبيّ عن نافعٍ، وانفرد به الوليّ عن إسماعيل بن نافعٍ، وكذلك الأهوازيّ عن يونس، عن ورشٍ، وقد ورد من طرق كتابنا عن حمزة على وجهين: أحدهما إخفاؤه حيث قرأ القارئ مطلقًا - أي في أوّل الفاتحة وغيرها - وهو الّذي لم يذكر أبو العبّاس المهدويّ عن حمزة من روايتي خلفٍ وخلّادٍ سواءً. وكذا روى الخزاعيّ عن الحلوانيّ عن خلفٍ وخلّادٍ. وكذا ذكر الهذليّ في كامله وهي رواية إبراهيم بن زربيٍّ، عن سليمٍ، عن حمزة. الثّاني: الجهر بالتّعوّذ في أوّل الفاتحة فقط، وإخفاؤه في سائر القرآن، وهو الّذي نصّ عليه في المبهج عن خلفٍ، عن سليمٍ»[١].

قال ابن الناظم: «هذا كالاستدراك على قوله: جهرا لجميع القراء، وهو أنه ورد

(١) النشر: (١/ ٢٥٢).

عن حمزة روايتان في إخفاء التعوذ سوى الجهر، وهو الإخفاء مطلقا: أي حيث قرأ، سواء كان أول سورة أو أثناءها، والثاني: الإخفاء؛ إلا في فاتحة الكتاب، كما ذكره في النشر، والأصح عنه الجهر كما تقدم، والألف في «عللا» للتثنية: أي والقولان معلولان: أي ضعيفان، ويحتمل أن يراد أن لكل منهما علة: أي وجه»[١].

وقال النويري: «(وعلِّلا) أي: ضُعِّف، يحتمل ألفه التثنية وهو الأَولى؛ لاجتماعهما في علة التضعيف، وهو فوات السامع شيئا، والإطلاق؛ لأن القول الثاني بأن فعلها في الفاتحة دون غيرها تحكّم؛ فهو ظاهر الضعف»[٢].

وقال البنا: «ويستحب الجهر بها عند الجميع إلا ما صح من إخفائها من رواية المسيبي عن نافع، ولحمزة وجهان: الإخفاء مطلقا. والجهر أول الفاتحة فقط، والمراد بالإخفاء الإسرار على ما صوبه في النشر»[٣].

وقال الدكتور محمد محيسن: «وهذان القولان ضعيفان، والأصح الجهر لحمزة كباقي القراء. والذي تلقيته، وقرأت به عن شيوخي رحمهم الله تعالى الجهر بالاستعاذة»[٤].

وبناء على ما سبق فإن معنى «قيل» هنا يختلف بحسب تفسير كلمة «عُلِّلا» بعده، فعلى التفسير الأول لعُلِّلا يكون معنى «قيل»: التضعيف لاقترانها بما يدل على التضعيف وهو «عُلِّلا»، وهو قول النويري وأحد قولي ابن الناظم، وهو الذي عليه العمل كما نص عليه الدكتور محمد محيسن. وأما على الاحتمال الآخر-الذي هو بمعنى: له وجه صحيح- فليس الوجهان ضعيفين؛ بل منصوران ببيان علتهما وحجتهما وتوجيههما. وهذا القول يحتمله كلام ابن الجزري المتقدم وكذا عبارة البنا.

---

(١) شرح طيبة النشر: (ص٤٥).

(٢) شرح طيبة النشر: (١/ ٢٨٦).

(٣) الإتحاف:(١/ ٢٩).

(٤) الهادي: (١/ ١١٨).

والأقرب للصواب أن هذين القولين خلاف المختار عند ابن الجزري. وأن الذي عليه العمل هو ما اختاره كما تقدم عند الدكتور محمد محيسن. والله أعلم.

الموضع الرابع: قوله في باب المد:

[١٦٣] وقيل دونهم نل ثم كل ... روى فباقيهم

قال ابن الناظم: ««وقيل»: هذا هو القول الثاني في مراتب المد، وهو أن أطولهم مدا من ذكر في البيت السابق؛ يعني: ورشا من طريق الأزرق وحمزة وكذا ابن ذكوان من طريق العراقيين، ودونهم عاصم ودونه ابن عامر والكسائي وخلف ودونهم الباقون، ويبقى المرتبة الخامسة وهي القصر في المنفصل كما سيأتي، وهذا القول هو الذي في التيسير للسبعة وفي تذكرة ابن غلبون للثمانية، وفي تلخيص ابن بليمة، وفي الإقناع لابن الباذش وهو الذي أقرأنا به عامة شيوخنا بمصر والشام»[1]. ووافقه النويري[2]. وهو الذي في النشر[3]، وقد أطال في تفصيلها بما لا يحتمل المقام نقله.

والحاصل من كلامهم أن «قيل» -هنا -جاءت لتدل على تعدد الأوجه مع اشتراكها في الشهرة دون تضعيف شيء منها؛ بل ما ذكره بـ«قيل» مذهب مشهور قرأ به عامة شيوخ مصر والشام كما تقدم.

الموضع الخامس: قوله في باب الهمزتين من كلمتين:

[١٩٩] ...وقيل تبدل مدا ... مداً زكا جودا

قال ابن الجزري: «واختلف عن قنبلٍ والأزرق عن ورشٍ، أما قنبل...وروى عنه عامّة المصريّين والمغاربة إبدالها حرف مدٍّ خالصٍ، فتبدل في حالة الكسر ياءً خالصةً ساكنةً، وحالة الفتح ألفًا خالصةً، وحالة الضّمّ واوًا خالصةً ساكنةً، وهو الّذي قطع به في الهادي، والهداية، والتّجريد، وهو أحد الوجهين في التّبصرة،

(١) شرح طيبة النشر: (ص٧٢).

(٢) شرح طيبة النشر: (١/ ٣٧٧).

(٣) النشر: (١/ ٣١٦).

والكافي، والشّاطبيّة... وأمّا الأزرق فروى عنه إبدال الهمزة في الأقسام الثّلاثة حروف مدٍّ كوجه قنبلٍ جمهور أصحاب المصريّين، ومن أخذ عنهم من المغاربة، وهو الّذي قطع به غير واحدٍ منهم، كابن سفيان، والمهدويّ، وابن الفحّام الصّقلّيّ، وكذا في التّبصرة، والكافي، وقالا: إنّه الأحسن له..»[١].

وقال النويري: «وروى عنه عامة المصريين والمغاربة إبدالها حرف مد خالص، فتبدل في حالة الكسر ياء، وفى حالة الضم واواً ساكنة، وهو الذى قطع به في الهادي، و الهداية، و التجريد، وهما في التبصرة، و الكافي، و الشاطبية»[٢].

فظهر من كلامهما أن هذا الوجه وجه مشهور رواه عامة المصريين والمغاربة وأن «قيل» هنا جاءت للدلالة على تعدد الأوجه مع اشتهارها جميعا عند الأئمة.

الموضع السادس والسابع: قوله في باب السكت:

[٢٣٦] وقيل بعد مد... قيل ولا عن حمزة

قال ابن الجزري: «وروى آخرون السّكت عن حمزة من الرّوايتين على حرف المدّ أيضًا، وهم في ذلك على الخلاف في المنفصل والمتّصل كما ذكرنا، فمنهم من خصّ بذلك المنفصل وسوّى بين حرف المدّ وغيره مع السّكت على لام التّعريف و(شيءٍ). وهذا مذهب الحافظ أبي العلاء الهمدانيّ صاحب غاية الاختصار وغيره، وذكره صاحب التّجريد من قراءته على عبد الباقي في رواية خلّادٍ، ومنهم من أطلق ذلك في المتّصل والمنفصل، وهو مذهب أبي بكرٍ الشّذائيّ، وبه قرأ سبط الخيّاط على الشّريف أبي الفضل، عن الكارزينيّ، عنه، وهو في الكامل أيضًا.

ثم قال: وذهب آخرون إلى عدم السّكت مطلقًا عن حمزة من روايتيه، وهو مذهب أبي العبّاس المهدويّ صاحب الهداية، وشيخه أبي عبد الله بن سفيان صاحب الهادي، وهو الّذي لم يذكر أبو بكر بن مهران في غايته سواه. فهذا الّذي علمته ورد عن حمزة

---

(١) النشر: (١/ ٣٨٤).

(٢) شرح طيبة النشر: (١/ ٤٣٣).

في ذلك من الطّرق المذكورة، **وبكلّ ذلك قرأت من طريق من ذكرت، واختياري عنه السّكت في غير حرف المدّ جمعًا بين النّصّ والأداء والقياس،**

فقد روينا عن خلفٍ وخلّادٍ وغيرهما، عن سليمٍ، عن حمزة، قال: إذا مددت الحرف فالمدّ يجزي من السّكت قبل الهمزة، قال: وكان إذا مدّ، ثمّ أتى بالهمز بعد المدّ لا يقف قبل الهمز. انتهى. قال الحافظ أبو عمرٍو الدّانيّ، وهذا الّذي قاله حمزة من أنّ المدّ يجزي من السّكت معنًى حسنٌ لطيفٌ دالٌّ على وفور معرفته ونفاذ بصيرته، وذلك أنّ زيادة التّمكين لحرف المدّ مع الهمزة إنّما هو بيانٌ لها؛ لخفائها وبعد مخرجها، فيقوى به على النّطق بها محقّقةً، وكذا السّكوت على السّاكن قبلها إنّما هو بيانٌ لها أيضًا. فإذا بيّنت بزيادة التّمكين لحرف المدّ قبلها لم تحتج أن تبيّن بالسّكت عليه، وكفى المدّ من ذلك وأغنى عنه. (قلت): وهذا ظاهرٌ واضحٌ وعليه العمل اليوم، واللهّ أعلم»[(١)].

وعليه فمعنى «قيل» هنا: ورود هذين الوجهين عن بعض أهل الأداء، مع تصحيح الجميع وقراءة الناظم بهما من طريق من ذكرَ؛ لكن اختياره -حال السكت- السّكت على غير حرف المدّ؛ جمعًا بين النّصّ والأداء والقياس.

الموضع الثامن: قوله في باب السكت: [٢٣٨] وقيل حفص وابن ذكوان

قال ابن الجزري بعد ما ذكر الخلاف عن ابن ذكوان: «والجمهور عن ابن ذكوان من سائر الطرق على عدم السكت، وعليه العمل».

وقال عن خلاف حفص: «والأمر كما قال الداني في أبي طاهرٍ، إلا أن أكثر أصحابه لم يرووا عنه السكت تلاوةً أيضًا كالنهرواني، وابن العلاف، والمصاحفي، وغيرهم، وهم أيضًا من الإتقان والضبط والحذق والصدق بمحل لا يجهل. ولم يصح عندنا تلاوةً عنه إلا من طريق الحمامي، مع أن أكثر أصحاب الحمامي لم يرووه عنه مثل أبي

---

(١) النشر: (١/ ٤٢٢).

الفضل الرازي، وأبي الفتح بن شيطا، وأبي علي غلام الهراس، وهم من أضبط أصحابه وأحذقهم. فظهر ووضح أن الإدراج -وهو عدم السكت- عن الأشناني أشهر وأكثر وعليه الجمهور، والله أعلم. وبكل من السكت والإدراج قرأت من طريقه»[١].

وقال الدكتور محمد محيسن: «هذا شروع في بيان الأشياء التي ورد السكت عليها لكل من «إدريس، وحفص، وابن ذكوان» فبيّن أنه ورد عن هؤلاء الثلاثة الروايات الصحيحة بالسكت، وعدمه، وفي ذلك ثلاث روايات:

الأولى: السكت على «شيء، ولام التعريف، والساكن الصحيح المنفصل».

الثانية: السكت على «شيء، ولام التعريف، والساكن الصحيح المنفصل، والساكن الصحيح المتصل».

الثالثة: عدم السكت بالكليّة.»[٢]

وعليه فمعنى «قيل» هنا: ورد هذا الوجهُ عن الأئمة، وقد قرأ به ابن الجزري، ولكن نصوص النشر تدل على أن الجمهور والأشهر على تركه عنهما.

الموضع التاسع: قوله في باب وقف حمزة وهشام:

[٢٥٠] وَيَاءَ مِنْ آنَا نَبَا الْ وَرِيًّا ... تُدْغَمُ مَعْ تُؤْوِي وَقِيلَ رُؤْيَا

قال ابن الجزري: «وأمّا (الرّويا)، و(رويا) حيث وقع فأجمعوا على إبدال الهمزة منه واوًا لسكونها وضمّ ما قبلها، فاختلفوا في جواز قلب هذه الواو ياءً وإدغامها في الياء بعدها كقراءة أبي جعفرٍ، فأجازه أبو القاسم الهذليّ، والحافظ أبو عمرٍو، وغيرهما، وسوّوا بينه وبين الإظهار، ولم يفرّقوا بينه وبين (تؤي، ورءيا) وحكاه ابن شريح أيضًا وضعّفه، وهو إن كان موافقًا للرّسم، فإنّ الإظهار أولى وأقيس، وعليه أكثر أهل الأداء.»[٣].

---

(١) النشر: (١/ ٤٢٤).

(٢) الهادي: (١/ ٢٤٦).

(٣) النشر: (١/ ٤٧٢).

قال ابن الناظم: «وكذا يقف في وجه اتباع الرسم على «رئيا» وهو في مريم بياء مشددة على الإدغام، وكذا «تؤوي، وتؤويه»، بواو مشددة وتدغم، ويجيء وجه آخر وذلك زائد على التخفيف القياسي وهو الوقف بياءين وبواوين، وهي لغة للعرب، قرأ بها جماعة وجاءت منصوصة عن حمزة وقفا. قوله: (وقيل) أي وذكر بعضهم في وجه اتباع الرسم «رؤيا» المضموم الراء نحو: «رؤيا، و﴿لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾»؛ لأنه كتب بياء واحدة وهي لغة للعرب أيضا قرأ بها أبو جعفر وغيره» [١].

وقال النويري: «واختلف في ﴿ٱلرُّءْيَا﴾ [الإسراء:٦٠وغيرها]، و﴿رُءْيَٰيَ﴾ [يوسف : ٤٣]، و﴿رُءْيَاكَ﴾ [يوسف: ٥]؛ فقيل: تدغم، وقيل: لا، وسببه: الخلاف في الرسم. وإلى تضعيف الإدغام أشار بقوله: (وقيل رؤيا) أي: وقيل: يدغم (رؤيا) أيضا»[٢].

وقال البنـا: «(الرؤيا) حيث وقع، أجمعوا على إبدال همزته واوا، واختلفوا في جواز قلب الواو ياء وإدغامها في الياء بعدها كقراءة أبي جعفر، فأجازه الهذلي وغيره وضعفه ابن شريح، قال في النشر: وهو وإن كان موافقا للرسم فإن الإظهار أولى وأقيس، وعليه أكثر أهل الأداء أي: وهو الذي في الشاطبية كأصلهـا»[٣].

وأجاز الدكتور محيسن الوقف بالإدغام على (رئيا) و(تئوي) و(رؤيا) دون تضعيف شيء من ذلك [٤].

فتبين مما سبق أن معنى «قيل» هنا: التعدد والتنوع، وهو قول بعض الأئمة ولغة للعرب، قرأ بها أبو جعفر كما قال ابن الناظم؛ بيد أنها خلاف الأولى والأقيس كما قال ابن الجزري.

---

(١) شرح طيبة النشر: (ص ١٠٥).
(٢) شرح طيبة النشر: (١/ ٥١٣).
(٣) الإتحاف: (١/ ٩٠).
(٤) الهادي: (١/ ٢٦١).

الموضع العاشر: قوله في باب الإمالة:

[٢٩٩] قيل متى ... بلى عســى

قال ابن الجزري: «واختلف الملطِّفُون من المغاربة في (أنى ويا ويلتى ويا حسرتى ويا أسفى وبلى ومتى وعسى) فالجمهور منهم على تلطيف (أنى ويا ويلتى وحسرتى) بين بين، من رواية الدوري عنه، وهو الذي في التيسير....» إلى أن قال: «وكذلك أمال (بلى وعسى ويا أسفى) عنه-أي الدوري- صاحب الهداية وصاحب الهادي وغيرهما»(١).

وقال ابن الناظم: «(قيل متى) أي: قيل عن الدوري عن أبي عمرو إمالة (متى) بين بين، وهو في الكافي والهداية والهادي»(٢).

وعليه فمعنى «قيل» هنا: ذَكرَ هذا الوجه عن الدوري عن أبي عمرو بعضُ المغاربة، وهم صاحب الهادي والكافي والهداية. والباقون أخذوا له بالفتح، وهم الأكثرون.

الموضع الحادي عشر: قوله:

[٣٢٦] وَقِيلَ قَبْلَ سَاكِنٍ حَرْفَيْ رَأَى ... عَنْهُ وَرَا سِوَاهُ مَعْ هَمْزِ نَأَى

ذكر ابن الجزري إمالة ﴿ وَنَـَٔا ﴾ [الاسراء: ٨٣، فصلت: ٥١] في وسط الباب ولم يذكر السوسي ضمن من أمالها، ثم ذكر (رأى) وبين أن مذهب السوسي إمالة الهمزة فقط، ما لم يقع بعدها ساكن نحو:﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧] فإن وقع فلا إمالة له فيها ولا في الراء.

ثم جاء في آخر الباب وحكى الخلاف في هاتين الكلمتين للسوسي وبين أن له إمالة الراء والهمزة قبل ساكن، وله إمالة الراء كذلك فيما ليس بعده ساكن، وله إمالة الهمزة في﴿وَنَـَٔا﴾ وأشار إلى ذلك بـ«قيل».

---

(١) تقريب النشر: (ص١٧٤).

(٢) شرح طيبة النشر: (ص١٢٢).

وذكرهما في غير موضعهما يدل على أن ذلك محل نظر، فمن أخذ بظاهر الطيبة واكتفى بذكرها في الطيبة؛ فإنه يقرأ بهما ولا إشكال، وأما من راجع نصوص ابن الجزري وشروح الطيبة وتحريراتها فيظهر له أن في المسألة خلاف.

والحاصل أن في هذا البيت ثلاث مسائل:

١. إمالة: ﴿وَنَـَا﴾.

٢. . إمالة الراء والهمزة مما وقع قبلَ ساكن نحو: ﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾.

٣. إمالة الراء فيما لم يقع قبل ساكن. زيادة على إمالته الراء التي ذكرها سابقاً. نحو: ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾.

وسأسوق أقوال الأئمة هنا كما يلي:

أما المسألة الأولى وهي إمالة (نأى) فقال ابن الجزري: «وانفرد فارس بن أحمد في إحدى وجهيه عن السوسي بالإمالة في الموضعين وتبعه على ذلك الشاطبي. وأجمع الرواة عن السوسي من جميع الطرق على الفتح لا نعلم بينهم في ذلك خلافًا، ولهذا لم يذكره له في المفردات ولا عول عليه»[1].

وأما المسألة الثانية فقال عنها:

«وانفرد الشاطبي عن أبي بكرٍ بالخلاف في إمالة الهمزة أيضًا. وعن السوسي بالخلاف أيضًا في إمالة فتحة الراء وفتحة الهمزة جميعًا -(يعني: قبل ساكن)-».

وقال أيضا: «وأما إمالة الراء والهمزة عن السوسي-(يعني: قبل الساكن)- فهو مما قرأ به الداني على شيخه أبي الفتح، وقد تقدم آنفًا أنه إنما قرأ عليه بذلك من غير طريق أبي عمران موسى بن جريرٍ **وإذا كان الأمر كذلك فليس إلى الأخذ به من طريق**

(١) النشر: (٢/ ٤٤).

الشاطبية، ولا من طريق التيسير، ولا من طرق كتابنا سبيلٌ.

على أن ذلك مما انفرد به فارس بن أحمد من الطرق التي ذكرها عنه سوى طريق ابن جريرٍ، وهي طريق أبي بكرٍ القرشي، وأبي الحسن الرقي، وأبي عثمان النحوي، ومن طريق أبي بكرٍ القرشي ذكره صاحب التجريد من قراءته على عبد الباقي بن فارسٍ عن أبيه، وبعض أصحابنا ممن يعمل بظاهر الشاطبية يأخذ للسوسي في ذلك بأربعة أوجهٍ، وهي فتحهما وإمالتهما وبفتح الراء وإمالة الهمزة وبعكسه، وهو إمالة الراء وفتح الهمزة، ولا يصح منها من طريق الشاطبية، والتيسير سوى الأول، وأما الثاني فمن طريق من قدمنا، وأما الثالث فلا يصح من طريق السوسي ألبتة، وإنما روي من طريق أبي حمدون، وأبي عبد الرحمن وإبراهيم بن اليزيدي عن اليزيدي، ومن طريقيهما حكاه في التيسير وصححه، على أن أحمد بن حفصٍ الخشاب وأبا العباس الرافعي حكيا أيضًا عن السوسي -والله أعلم-.

وأما الرابع فحكاه ابن سعدون، وابن جبيرٍ عن اليزيدي، ولا نعلمه ورد عن السوسي ألبتة بطريقٍ من الطرق - والله أعلم -».

وقال: «وأمال حمزة وخلف وأبو بكر راء ﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾ ونحوه كما تقدم، وكذلك ورد عن السوسي من بعض الطرق كما قدمنا»[1]. هذا كله في شأن ما وقع قبل ساكن.

وأما ما وقع قبل متحرك فقال فيه: «وأمال أبو عمرو الهمزة فقط في المواضع السبعة، وانفرد أبو القاسم الشاطبي بإمالة الراء أيضًا عن السوسي بخلافٍ عنه فخالف فيه سائر الناس من طرق كتابه، ولا أعلم هذا الوجه روي عن السوسي من

(١) النشر (٢/ ٧٨، ٤٦- ٤٧).

طريق الشاطبية والتيسير؛ بل ولا من طرق كتابنا أيضًا.

نعم؛ رواه عن السوسي صاحب التجريد من طريق أبي بكرٍ القرشي عن السوسي وليس ذلك في طرقنا، وقول صاحب التيسير: وقد روى عن أبي شعيبٍ مثل حمزة، لا يدل على ثبوته من طرقه فإنه قد صرح بخلافه في جامع البيان فقال: إنه قرأ على أبي الفتح في رواية السوسي من غير طريق أبي عمران موسى بن جريرٍ فيما لم يستقبله ساكنٌ، وفيما استقبله بإمالة فتحة الراء والهمزة معًا».

وقال ابن الناظم: «أي: ورَوى بعضهم عن السوسي إمالة الراء والهمزة من رأى إذا كانت قبل ساكن، وبه قرأ الداني على فارس، ولكن من غير طريق ابن جرير التي هي في التيسير وتبعه الشاطبي على ذلك، **وليس من طرقه ولا طرق كتابنا، وإن كنا قرأنا به على الجملة.** قوله: (ورا سواه) أي: وروى عن السوسي إمالة الراء الذي ليس قبل ساكن، وقد تقدم أن أبا عمرو يميل همزته، فتمال الراء والهمزة في هذا الوجه، وقد ذكره الشاطبي وليس من طرقه ولا من طرق كتابنا قوله: (مع همز نأى) أي وكذلك روى عن السوسي إمالة الهمزة، يعني في الموضعين ذكر ذلك الشاطبي عنه في وجه، وهو ما انفرد به فارس بن أحمد عن السوسي وليس من هذه الطرق»[١].

وقال النويري: «وذكر بعضهم عنه إمالة حرفي ﴿ رَءَا ﴾ قبل ساكن، وإمالة الراء مع فتح الهمزة قبل متحرك، وإمالة همزة (نأى) أيضا، وقد تقدم ذكر ذلك بكماله في موضعه، وتقدم أن الأصح القول الأول، وأن هذا القول في المسألتين ليس من طريق هذا الكتاب، وأن إمالة همزة (نأى) مما انفرد به فارس بن أحمد في أحد وجهيه، وتبعه على ذلك الشاطبي، وأجمع الرواة عن السوسي من جميع الطرق على الفتح؛ ولذلك لم يذكره الداني في المفردات ولا عول عليه، والله تعالى أعلم»[٢].

---

(١) شرح طيبة النشر: (ص١٣١).

(٢) شرح طيبة النشر: (١/ ٦٣٤).

وقال البنا: «وذِكرُ الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى الخلاف في إمالة الراء عن السوسي تعقبه في النشر بأنه ليس من طرقه ولا من طرق النشر؛ لأن رواية ذلك عن السوسي من طريق أبي بكر القرشي وليس من طرق هذا الكتاب، ولذا لم يعرج عليه هنا في الطيبة وإن حكاه بقيل آخر الباب»[1].

وقال أيضا: «وحكاية الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى الخلاف في إمالة الهمزة عن أبي بكر وفي إمالة الراء والهمزة معا عن السوسي، تعقبها في النشر بأن ذلك لم يصح عن أبي بكر ولا عن السوسي من طرق الشاطبية كأصلها، بل ولا من طرق النشر، قال: وبعض أصحابنا ممن يعمل بظاهر الشاطبية يأخذ للسوسي في ذلك بأربعة أوجه: فتحهما وإمالتهما وفتح الراء وإمالة الهمزة وعكسه، ولا يصح منها سوى الأول، والله أعلم»[2].

وقال أيضا في حكاية الخلاف في ﴿وَنَـَا﴾: «وأما إمالة الهمزة في السورتين عن أبي بكر وكذا الفتح له في السورتين فكل منهما انفرادة ولذا أسقطهما من الطيبة واقتصر على ما تقدم، **وهو الذي قرأنا به،** وكذا ما انفرد به فارس بن أحمد في أحد وجهيه عن السوسي من إمالة الهمزة في الموضعين وتبعه الشاطبي.... **ولذا لم يعول عليه في الطيبة في محله، وإن حكاه بقيل آخر الباب منها»**[3].

وقال الأسقاطي[4] في ﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾: «ليس فيه إمالة للسوسي أصلا لا في الراء ولا في الهمزة، وما ذكره الشاطبي من الخلاف عن السوسي في إمالة الراء والهمزة

(١) الإتحاف: (١/ ١١٦).

(٢) المصدر السابق: (١/ ١١٧).

(٣) المصدر السابق: (١/ ٣٦١).

(٤) هو: أحمد بن عمر الأسقاطي، أبو السعود، الحنفي المصري: نحوي فقيه مقرئ، (ت: ١١٥٩هـ). ينظر: الأعلام: (١/ ١٨٨)، معجم المؤلفين: (٢/ ٢٩).

فليس من طريق النشر فضلا عن الشاطبية، ولذا تركه في الطيبة وإن حكاه بقيل في آخر الباب»[١].

وقال في إمالة ﴿وَنَـَٔا﴾: «لا إمالة فيه للسوسي أصلا، وانفرد فارس بن أحمد في أحد وجهيه بإمالة الهمزة عن السوسي وتبعه الشاطبي ... ولذا لم يعول عليه في الطيبة، وإن حكاه بقيل آخر الباب منها»[٢].

ولم يعرج المنصوري[٣] ولا الإزميري[٤] ولا المتولي[٥] على هذا الخلاف.

وقال صاحب الفريدة[٦]: «وأما إمالة الهمزة هنا(يعني: نأى) لشعبة والسوسي في السورتين فانفرادتان لا يقرأ بهما»[٧].

وذهب بعض الدارسين إلى تقوية هذا الوجه استناداً منه إلى كلام ابن الجزري وشراح الشاطبية[٨].

وبناء على ما تقدم فإن الظاهر في معنى «قيل» هنا أنها للتضعيف في اختيار ابن الجزري؛ استناداً إلى قول ابن الجزري: «لَيْسَ إِلَى الْأَخْذِ بِهِ مِنْ طَرِيقِ الشَّاطِبِيَّةِ، وَلَا

---

(١) أجوبة المسائل المشكلات في علم القراءات: ٩٩.

(٢) أجوبة المسائل المشكلات في علم القراءات: ١٣٣.

(٣) هو: علي بن سليمان بن عبد الله المنصوري: شيخ القراء بالأستانة، من مصنفاته: تحرير الطرق والروايات، وإرشاد الطلبة إلى شواهد الطيبة، حل مجملات الطيبة، (ت: ١١٣٤هـ). ينظر: الأعلام: (٤/ ٢٩٢)، معجم المؤلفين: (٧/ ١٠٤).

(٤) هو: مصطفى بن عبد الرحمن بن محمد الإزميري، عالم بالقراءات والتحريرات، له العديد من المؤلفات في التحريرات على النشر، (ت: ١١٥٥هـ). ينظر: الأعلام: (٧/ ٢٣٦)، معجم المؤلفين: (١٢/ ٢٦٠).

(٥) هو: محمد بن أحمد بن عبد الله الضرير، الشهير بالمتولي، من أعلام المحررين، صنَّف الروض النضير وغيره، (ت: ١٣١٣هـ). ينظر: معجم المؤلفين: (٨/ ٢٨١)، رسالة بعنوان: جهود الإمام المتولي للدكتور إبراهيم الدوسري.

(٦) أي: كتاب فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات، وهو الشيخ محمد إبراهيم محمد سالم، (ت: ١٤٣٠هـ).

(٧) فريدة الدهر: (٤/ ٣٤٢).

(٨) التحريرات على الشاطبية بين القبول والمنع للدكتور سامي عبد الشكور: (ص٨٠).

مِنْ طَرِيقِ التَّيْسِيرِ، وَلَا مِنْ طُرُقِ كِتَابِنَا سَبِيلٌ»، وهو ما ذهب إليه شراح القصيدة ومحرروها كما أسلفنا. لكنَّ ذلك لا يدل على عدم جواز القراءة به بقدر ما يدلُّ على أن ذلك خلاف اختيار ابن الجزري والأخذ عنه، وخلاف اختيار المحررين. والله أعلم.

الموضع الثاني عشر: قوله في باب اللامات:

[٣٤٨] وَقِيلَ عِنْدَ الطَّاءِ وَالظَّا وَالْأَصَحْ ... تَفْخِيمُها وَالْعَكْسُ فِي الآيِ رجَحْ

قال ابن الجزري: «غلظ ورشٌ من طريق الأزرق اللام في ذلك كله. وروى بعضهم ترقيقها مع الطاء عنه كالجماعة، وهو الذي في العنوان والمجتبى والتذكرة، وإرشاد ابن غلبون، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن بن غلبون، وبه قرأ مكي على أبي الطيب إلا أن صاحب التجريد استثنى من قراءته على عبد الباقي من طريق ابن هلالٍ (الطلاق)، و(طلقتم)، ومنهم من رققها بعد الظاء، وهو الذي في التجريد وأحد الوجهين في الكافي. وفصل في الهداية فرقق إذا كانت الظاء مفتوحةً نحو: ﴿ظَلَمُواْ﴾، ﴿وَظَلَّلْنَا﴾ وفخمها إذا كانت ساكنةً نحو: ﴿أَظْلَمَ﴾، و(يظللن). وذكر مكي ترقيقها بعدها إذا كانت مشددةً من قراءته على أبي الطيب، قال: وقياس نص كتابه يدل على تغليظها وإن كانت مشددةً»(١).

وقال ابن الناظم: «وحكى الخلاف أيضا عنه عند الطاء والظاء، فرققها بعد الطاء المهملة صاحب العنوان وشيخه وابنا غلبون، ورققها بعد الظاء أيضا صاحب التجريد وغيره وهو أحد الوجهين في الكافي، والأصح في ذلك تفخيمها، أي مع الحائل؛ لأنه ليس بحاجز حصين، ومع الحرف الممال؛ لأنه لا يغلظ إلا في وجه الفتح ومع الوقف؛ لأنه عارض، ومع الطاء والظاء، لأنهما أقوى من الصاد، ولكن الأرجح فيما كان رأس آية مما يمال الترقيق للتناسب، وهذا معنى قوله: والعكس في الآي رجح»(٢).

(١) النشر: (٢/ ١١٣).

(٢) شرح طيبة النشر: (ص ١٤٠).

وقال النويري: «ذهب بعضهم إلى تغليظ اللام عند الطاء والظاء خاصة، وترقيقها عند الصاد المهملة، وهو الذي في العنوان والمجتبى والتذكرة وإرشاد ابن غلبون، وبه قرأ الداني على أبى الحسن بن غلبون، وبه قرأ مكى على أبى الطيب، وذهب بعضهم إلى تغليظها عند الصاد والطاء، وترقيقها عند الظاء المعجمة، وهو الذي في التجريد، وأحد الوجهين في الكافي. والأصح تفخيمها عند الحرفين كما هو المذهب الأول.

فحاصل ما لورش في اللام عند الثلاثة أحرف ثلاثة مذاهب.

لما قدم في اللام قبل الألف الممالة وجهين، نص هنا على أن ترقيق اللام في رؤوس الآي الثلاث للتناسب، وتغليظها في غيرها أرجح وأقيس»[١].

وقال البنا[٢]: «والأصح التفخيم بعدهما كما في الطيبة كالتقريب»[٣].

وقال الدكتور محمد محيسن[٤]: «إلّا أن التغليظ أرجح من الترقيق. وقد قرأت بالوجهين والحمد لله رب العالمين»[٥].

وعليه فإن مدلول «قيل» هنا: ورود الوجهين معاً وصحتهما، لكن ذلك الوجه خلاف الأصح والأقيس كما نص عليه في الطيبة دون النشر ونص عليه الشراح كذلك.

الموضع الثالث عشر: قوله في باب الوقف على مرسوم الخط:

[٣٦٧] كَذَاكَ وَيْكَأَنَّهُ وَوَيْكَأَنْ ... وَقِيْلَ بِالْكَافِ حَوَى وَالْيَاءِ رَنْ

قال ابن الجزري: «واختلف في الوقف عليهما عن الكسائي وأبي عمرٍو، فروى

---

(١) شرح طيبة النشر: (٢/ ٤٠).

(٢) هو: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني، الشهير بـ"البنا" الدمياطي الشافعي، عالم بالقراءات، (ت: ١١١٧هـ). ينظر: الأعلام: (١/ ٢٤٠)، معجم المؤلفين: (٢/ ٧١).

(٣) الإتحاف: (١/ ١٣٣).

(٤) هو: الدكتور محمد بن محمد بن محمد بن سالم بن محيسن، من شيوخ القراءات المعاصرين، له العديد من المؤلفات في القراءات واللغة، (ت: ١٤٢٢هـ). ينظر: إمتاع الفضلاء بتراجم القراء: (٢/ ٣٣٩).

(٥) الهادي: (١/ ٣٥٣).

جماعةٌ عن الكسائي أنه يقف على الياء مقطوعةً من الكاف، وإذا ابتدأ ابتدأ بالكاف (كأنَّ وكأنَّه)، وعن أبي عمرٍو أنه يقف على الكاف مقطوعةً من الهمزة، وإذا ابتدأ ابتدأ بالهمزة (أنَّ وأنَّه)، وهذان الوجهان محكيان عنهما في التبصرة، والتيسير، والإرشاد، والكفاية، والمبهج، وغاية أبي العلاء الحافظ، والهداية، وفي أكثرها بصيغة الضعف، وأكثرهم يختار اتباع الرسم، ولم يذكر ذلك عنهما بصيغة الجزم غير الشاطبي وابن شريحٍ في جزمه بالخلاف عنهما، وكذلك الحافظ أبو العلاء ساوى بين الوجهين عنهما، وروى الوقف بالياء نصا الحافظ الداني عن الكسائي من رواية الدوري عن شيخه عبد العزيز وإليه أشار في التيسير، وقرأ بذلك عن الكسائي على شيخه أبي الفتح، وروى أبو الحسن بن غلبون ذلك عن الكسائي من رواية قتيبة، ولم يذكر عن أبي عمرٍو في ذلك شيئًا، وكذلك الداني لم يعول على الوقف على الكافي عن أبي عمرٍو في شيءٍ من كتبه، وقال في التيسير وروي بصيغة التمريض، ولم يذكره في المفردات ألبتة..... والآخرون لم يذكروا شيئًا من ذلك عن أبي عمرٍو، ولا الكسائي كابن سوارٍ، وصاحبي التلخيصين، وصاحب العنوان، وصاحب التجريد، وابن فارسٍ وابن مهران، وغيرهم فالوقف عندهم على الكلمة بأسرها، وهذا هو الأولى والمختار في مذاهب الجميع اقتداءً بالجمهور وأخذًا بالقياس الصحيح»[1]. ونص ابن الناظم[2] والنويري[3] والدكتور محمد محيسن[4] على أن الأَولى اتباع الرسم مع صحة ما رُوي عنهما. والكلام متعلق بقوله قبله: «وعن كل كما الرسم أجل.. كذاك

(١) النشر: (٢/ ١٥٢).

(٢) شرح طيبة النشر: (ص١٤٧).

(٣) شرح طيبة النشر: (٢/ ٧٢).

(٤) الهادي: (١/ ٣٧٦).

ويكأنه...».

وعليه فإن معنى «قيل» هنا: أن هذا الوجه ورد عن جماعة من الأئمة؛ لكن بعضهم حكاه بصيغة التمريض وبعضهم نقله رواية مع تقديم اتباع الرسم، ولم يسوِّ بين الوجهين إلا أبو العلاء الهمذاني. والجمهور على اختيار اتباع الرسم، وأنه هو الأولى والمختار والقياس الصحيح.

الموضع الرابع عشر: قوله في باب الوقف على مرسوم الخط:

[٣٦٨] وَمَالِ سَالَ الْكَهْفِ فُرْقَانِ النِّسَا ... قِيلَ عَلَى مَا حَسْبُ حِفْظُهُ رَسَا

قال ابن الجزري: «و(مال) في أربعة مواضع ... ذكر جمهور المغاربة وغيرهم الوقف فيها على (ما) دون اللام لأبي عمرو. وبعضهم ذكر خلافاً للكسائي. وذكر ابن فارس ذلك عن يعقوب. ومقتضى قولهم: أن الباقين يقفون على اللام دون «ما»، وصرح بعضهم بذلك. والأصح جواز الوقف على (ما) للجميع؛ لأنها كلمة برأسها، ولأن كثيراً من الأئمة والمؤلفين لم ينصوا فيها على أحد بشيء فكانت كسائر الكلمات المفصولات. وأما الوقف على اللام فمحتمل لانفصالها خطاً ولم يصح في ذلك عندنا نص عن الأئمة. والله أعلم»[(١)].

وقال ابن الناظم: «كُتبت اللام في هذه الأربعة مفصولة عما بعدها، ومقتضى ما أُصِّل جواز الوقف لكلٍّ على (ما) وعلى اللام لانفصال كل منهما، ولكن روى بعض أهل الأداء الوقف على (ما)، يعنون فقط دون الوقف على اللام عن أبي عمرو والكسائي، وللباقين على اللام دون (ما)، وفي ذلك إشكال كما بين وحقق في كتاب النشر، وإلى ذلك أشار بقوله: قيل على (ما) حسب»[(٢)].

ولخص النويري كلام ابن الجزري في النشر فقال: «اختلف في (مال) في الأربعة، هل فيها خلاف أم لا؟

(١) تقريب النشر: (ص٢٠٤).

(٢) شرح طيبة النشر: (ص١٤٧).

فنص على الخلاف فيها جمهور المغاربة، والمصريين، والشاميين، والعراقيين كالداني.... واتفق كلهم عن أبي عمرو على الوقف على (ما).

واختلف بعضهم عن الكسائي، فذكر عنه الخلاف في الوقف على (ما) أو على اللام بعدها ... والآخرون منهم اتفقوا عن الكسائي على أن الوقف على (ما). واتفق هؤلاء على أن وقف الباقين باللام.

ولم يذكرها سائر المؤلفين، ولا ذكروا فيها خلافا عن أحد، ولا تعرضوا لها: كابن بليمة، ومكى، وصاحب العنوان، و أبى الحسن بن غلبون، وابن مهران وغيرهم.

وأما الرسم فهي فيه مفصولة عما بعدها؛ فيحتمل عند هؤلاء الوقف عليها، كما كتبت لجميع القراء اتباعا للرسم، حيث لم يأت فيها نص، وهو الأظهر قياسا.

ويحتمل عدم الوقف عليها؛ لكونها لام جر، وهي لا تقطع عما بعدها.

وأما الوقف على (ما) عند هؤلاء، فجائز الانفصال لفظا وحكما ورسما.

قال المصنف: وهو الأشبه عندي بمذاهبهم، والأقيس على أصولهم، وهو الذي أختاره أيضا، وآخذ به؛ فإنه لم يأت عن أحد منهم ما يخالف ما ذكرنا، فقد ثبت الوقف عنهم على (ما)، وعلى اللام من طريقين صحيحين. وأما أبو عمرو فجاء عنه بالنص على الوقف على (ما) أبو عبد الرحمن وإبراهيم ابن اليزيدي، وهو لا يقتضي عدم الوقف على اللام.

وأما الباقون فصرَّح الداني في الجامع بعدم النص عنهم فقال: «وليس عن الباقين في ذلك نص سوى ما جاء عنهم من اتباعهم لرسم الخط عند الوقف». قال: «وذلك لا يجب في مذهب من روى عنه أن يكون وقفه باللام». قال المصنف: «وفى هذا الأخير نظر؛ فإنهم إذا كانوا يتبعون الخط في وقفهم، فما المانع أن يقفوا أيضا على (ما)؟ بل هو أولى؛ لانفصالها لفظا ورسما... »[1].

---

(١) شرح طيبة النشر: (٢/ ٧٠).

وعليه فإن معنى «قيل» هنا: أن هذا القول المذكور الذي يقضي باختصاص أبي عمرو والكسائي بالوقف على (ما) دون اللام واختصاص الباقين بالوقف على اللام دون (ما) قول يخالف الأولى والأصح عند ابن الجزري، إذ الأصح جواز الوقف عليهما لجميع القراء، وهو اختيار ابن الجزري. والله أعلم.

الموضع الخامس عشر: قوله في باب التكبير:

[١٠٠٣]... وَقِيلَ إِنْ تُرِدْ ... هَلِّلْ وَبَعْضٌ بعْدَ لله حَمِدْ

قال ابن الجزري: «فروى الجمهور عنه هذا اللفظ بعينه من غير زيادةٍ، ولا نقصٍ فيقول (الله أكبر) (بسم الله الرحمن الرحيم) والضحى، أو ألم نشرح وهو الذي قطع به في الكافي والهادي .... » إلى أن قال: «وهو الذي لم يذكر العراقيون قاطبةً سواه من طرق أبي ربيعة كلها سوى طريق هبة الله عنه، وروى الآخرون عنه التهليل من قبل التكبير، ولفظة «لا إله إلا الله والله أكبر»، وهذه طريق ابن الحباب عنه من جميع طرقه، وهو طريق هبة الله عن أبي ربيعة وابن الفرح أيضًا عن البزي، وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارسٍ عن قراءته على عبد الباقي، وعلى أبي الفرح النجار أعني من طريق ابن الحباب، وهو وجهٌ صحيحٌ ثابتٌ عن البزي بالنص ..... وقال الحافظ أبو عمرو: وابن الحباب هذا من الإتقان والضبط وصدق اللهجة بمكانٍ لا يجهله أحدٌ من علماء هذه الصنعة انتهى. على أن ابن الحباب لم ينفرد بذلك فقال الإمام الكبير الولي أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي في كتابه الوسيط في العشر لم ينفرد به -يعني: ابن الحباب-؛ بل حدثنيه أبو عبد الله اللكي عن الشذائي عن ابن مجاهدٍ، وبه كان يأخذ ابن الشارب عن الزينبي وهبة الله عن أبي ربيعة وابن فرحٍ عن البزي قال: وقد رأيت المشايخ يؤثرون ذلك في الصلاة فرقًا بينها وبين تكبير الركوع انتهى. وقد تقدم قريبًا قول الإمام أبي الحسن السعيدي أنه رواه البزي -يعني: من جميع طرقه

التي ذكرها له- وقد ذكر له طريق أبي ربيعة والخزاعي كلاهما عنه»[1].

وقال الدكتور محمد محيسن: «وقد زاد جماعة قبله «التهليل» عن البزّي ولفظه: «لا إله إلا الله والله أكبر»[2].

وعليه فإن معنى «قيل» هنا: أن هذا الوجه ورد عن جماعة من أهل الأداء، وهو وجه مشهور؛ بيد أنه أقل شهرة من القول بالتكبير فحسب، وأكثر من القول بزيادة التحميد.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ابن الناظم استبدل لفظ «قيل» بـ «قبل» بالباء، أي: قبل التكبير. وأن النويري استبدل «ترد» بـ «تزد»، أي: على التكبير.

ويمكن تلخيص المعاني التي دلت عليها هذه اللفظة في:

١. تعدد الأوجه مع اشتراكها في الشهرة: في الموضعين: (٤، ٥)[3].

٢. التعدد والتنوع مع الإشارة إلى أنه خلاف الأصح والأولى: وذلك في المواضع: (٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥)[4].

٣. التضعيف على خلاف بين العلماء، فبعضهم عده تضعيفا وبعضهم جعله تنوعا في الأوجه فحسب، وذلك في المواضع: (١١، ٣، ٢).

٤. دلالته خارج مقصود البحث: وذلك في الموضع الأول.

- **اللفظ الثالث: وُصِف:** وقد وردت في ثلاثة مواضع:

(١) النشر: (٢/ ٤٣٠).

(٢) الهادي: (٣/ ٣٦٩).

(٣) ينظر: النشر: (٢/ ٥٣، ١/ ٣١٦، ١/ ٣٨٨)، شرح ابن الناظم: (ص١٩، ٧٢، ١٢٢)، شرح النويري: (١/ ٣٧٧).

(٤) ينظر: النشر: (١/ ١، ٤٢١/ ٢، ٣٩١/ ٢، ١١٢/ ٢، ١٥١/ ٢، ١٤٦/ ٢، ٤٣١).

الموضع الأول: قوله في باب اللامات:

[٣٤٩] .... وَاسْمَ الله كُلٌّ فَخَّمَا

[٣٥٠] مِن بَعْدِ فَتْحَةٍ وَضَمٍّ واخْتُلِفْ ... بَعْدَ مُمَالٍ لاَ مُرَقَّقٍ وُصِفْ

وهو كذلك صريح في منع هذا الوجه وترك الأخذ به بقرينة «لا» قبله، لا من لفظ «وصف». وصرّح بمنعه كذلك في النشر فقال: «وهو ممّا لا يحتاج إلى زيادة التّنبيه عليه وتأكيد الإشارة إليه لظهوره ووضوحه ولولا أنّ بعض أهل الأداء من أهل عصرنا، بلغنا عنه أنّه رأى ترقيق اسم الله تعالى بعد الرّاء المرقّقة فأجرى الرّاء المرقّقة في ذلك مجرى الرّاء الممالة وبنى أصله على أنّ الضّمّة تمال كما تمال الفتحة ....»[1].

قال ابن الناظم: «(لا مرقق) أي: لا بعد حرف مرقق، يعني: نحو قوله تعالى «﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١١٤]، ﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ﴾ [العنكبوت: ٤٥]» في مذهب ورش حيث رقق الراء فإنه لا يجوز فيه إلا التفخيم، وإنما نص على ذلك لأن بعض القراء من أهل عصرنا أجرى الراء المرققة في ذلك مجرى الممالة فأخذ في ذلك بالترقيق، وهو خطأ كما نبه عليه في النشر»[2]. ووافقه النويري[3]، و الدكتور محمد محيسن[4].

إذن فمعنى «وصف» هنا: ورود الوجه على وجه مرفوض مردود لا يصح العمل به في اختيار ابن الجزري.

الموضع الثاني: قوله في مسألة تشديد التاءات للبزي:

[٥١٢] .. وَفِي الْكُلِّ اخْتُلِفْ ... لَهُ وَبَعْدَ كُنْتُمُ ظَلْتُمْ وُصِفْ

---

(١) النشر: (٢/ ١١٧).

(٢) شرح طيبة النشر: (ص ١٤١).

(٣) شرح طيبة النشر: (٢/ ٤٢).

(٤) الهادي: (١/ ٣٥٤).

قال ابن الجزري: «ولم أعلم أحدًا ذكر هذين الحرفين سوى الداني من هذه الطريق(أي: طريق النجاد). وأما النجاد فهو من أئمة القراءة المبرزين الضابطين، ولولا ذلك لما اعتمد الداني على نقله وانفراده بهما، مع أن الداني لم يقرأ بهما على أحدٍ من شيوخه، ولم يقع لنا تشديدهما إلا من طريق الداني، ولا اتصلت تلاوتنا بهما إلا إليه، وهو لم يسندهما في كتاب التيسير، بل قال فيه: وزادني أبو الفرج النجاد المقري عن قراءته على أبي الفتح بن بدهنٍ عن أبي بكرٍ الزينبي، وقال في مفرداته: وزادني أبو الفرج النجاد المقري ؛ وهذا صريحٌ في المشافهة.

(قلت): وأما أبو الفتح بن بدهنٍ فهو من الشهرة والإتقان بمحل ولولا ذلك لم يقبل انفراده عن الزينبي، فقد روى عن الزينبي عن غير واحدٍ من الأئمة كأبي نصرٍ الشذائي وأبي الفرج الشنبوذي وعبد الواحد بن أبي هاشمٍ وأبي بكرٍ أحمد بن عبد الرحمن الولي وأبي بكرٍ أحمد بن محمد بن بشر بن الشارب فلا نعلم أحدًا منهم ذكر هذين الحرفين سوى ابن بدهنٍ هذا، بل كل من ذكر طريق الزينبي هذا عن أبي ربيعة كأبي طاهر بن سوارٍ وأبي علي المالكي وأبي العز وأبي العلاء وأبي محمدٍ سبط الخياط لم يذكرهما، ولعلم الداني بانفراده بها استشهد له بقياس النص، ولولا إثباتها في التيسير، والشاطبية، والتزامنا بذكر ما فيهما من الصحيح ودخولهما في ضابط نص البزي لما ذكرتها لأن طريق الزينبي لم يكن في كتابنا.

وذكر الداني لهما في تيسيره اختيارٌ، والشاطبي تبعٌ إذ لم يكونا من طرق كتابيه ما. وهذا موضعٌ يتعين التنبيه عليه، ولا يهتدي إليه إلا حذاق الأئمة الجامعين بين الرواية والدراية والكشف والإتقان والله تعالى الموفق»[1].

وقد مثل ابن الجزري بهاتين الكلمتين مع نظائرهما مما ليس في إدغامه خلاف

(١) النشر: (٢/ ٢٣٤).

للبزي في مواضع من كتابه كما في باب المد والقصر[١] وفي سورة البقرة [٢]وأشار إليه في سورة الواقعة[٣]. ولم ينف القراءة بهما في شيء من هذه المواضع. ولعل تنبيهه على ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ في موضعها في الواقعة [٦٥] بقوله: وَتَقَدَّمَ ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ فِي تَاءَاتِ الْبَزِّيِّ فِي الْبَقَرَةِ. مع تركه التنبيه على غيرها من الانفرادات المتقدمة في الأصول والبقرة يستأنس به في جواز الأخذ بها. والله أعلم.

وقال ابن الناظم: «(وصف) أي الخلاف للبزي: أي رُوي عنه تشديد التاء بعد قوله: (كنتم، وظلتم) يريد قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾ في آل عمران[١٤٣]، و﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ في الواقعة، كما ذكره صاحب التيسير ومن تبعه»[٤].

وممن أثبت هذين الوجهين للبزي: الإمام ابن القباقبي[٥][٦] أحد معاصري ابن الجزري، وابن القاصح[٧][٨] وهو من طبقة ابن الجزري، وابن النشار[٩][١٠]،

(١) النشر: (١/ ٣١٤).

(٢) النشر: (٢/ ٢٣٣ -٢٣٤).

(٣) النشر: (٢/ ٣٨٣).

(٤) شرح طيبة النشر: (ص٢٠١).

(٥) هو: محمد بن خليل بن أبي بكر، المعروف بابن القباقبي، شمس الدين، عالم بالقراءات، له كتاب إيضاح الرموز وغيره، (ت: ٨٤٩هـ). ينظر: الأعلام: (٦/ ١١٧)، معجم المؤلفين: (٠٩/ ٢٨٨).

(٦) إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز: (ص ٣٠٩).

(٧) هو: علي بن عثمان بن محمد بن أحمد، أبو البقاء، ويعرف بابن القاصح: عالم بالقراءات، له شرح على الشاطبية: سراج القارئ المبتدي وتذكرة المقرئ المنتهي، وغيره، (ت:٨٠١هـ). ينظر: الأعلام: (٤/ ٣١١).

(٨) سراج القارئ: (ص ١٦٧).

(٩) هو: عمر بن قاسم بن محمد بن علي الأنصاري أبو حفص، سراج الدين النشَّار، مقرئ شافعي مصري، له : البدور الزاهرة، والمكرر، والوجوه النيرة وغيرها،(ت: ٩٣٨هـ). ينظر: الأعلام: (٥/ ٥٩).

(١٠) البدور الزاهرة: (١/ ٢٤٦).

والمنصوري في الإرشاد[1]، والسيد هاشم[2] في حصن القارئ بقوله: «قرأتُهما بالوجهين للبزي»[3]، والشيخ القمحاوي[4] في الكوكب الدري[5]، وغيرهم[6]، وركن الصفاقسي[7] إلى قول ابن الجزري فقال: «ولكني أقول كما قال المحقق.. ولولا إثباتها في التيسير والشاطبية والتزامنا بذكر ما فيهما من الصحيح ودخولها في ضابط نص البزي -وهو كل تاء تكون في أول فعل يستقبل يحسن معها تاء أخرى ولم ترسم خطاً- لما ذكرناهما»[8]. ففهم من كلامه أن هذا اعتذار للأخذ بهما وليس عن الأخذ بهما. وهذا حسن. وأشار المتولي إلى هذين الحرفين في كتابه الروض النضير فقال:

و ما بعد كنتم مع فظلتم لدى أبي ربيعة يروي الزينبي مثقلا

على ما أبو عمرو روى مسنداً له نعم من طريق الزينبي النشر قد خلا

... ثم بين أنهما ليستا من طريق النشر مشيراً إلى اختيار ابن الجزري[9].

(١) إرشاد الطلبة إلى شواهد الطيبة: (ص ٤٩،٢٥١).

(٢) هو: السيد هاشم بن محمد المغربي، ويكنى بأبي شيبة، ويشتهر بالسيد هاشم، له: حصن القارئ، وتمرين الطلبة والإفادة المقنعة. (ت: ١١٨٦هـ). ينظر: تمرين الطلبة: (لوح ١-٤)، عمدة القارئين ٤٦،٥٠٦.

(٣) حصن القارئ: (ص ٩٣).

(٤) هو: محمد الصادق قمحاوي، عرض على السيد عامر عثمان، (ت: ١٤١٨هـ). ينظر: إمتاع الفضلاء: (١/ ٣٩١) نقلا عن بحث التحريرات على الشاطبية.

(٥) (ص: ١٣٦).

(٦) وقد أطال الدكتور سامي عبد الشكور في نصرة ذلك في بحثه: التحريرات على الشاطبية بين القراءة والمنع: (ص ٤٩).

(٧) هو: علي بن محمد بن سالم، أبو الحسن النوري الصفاقسي، مقرئ مالكي، له: غيث النفع وغيره، (ت: ١١١٨هـ). ينظر: الأعلام: (٥/ ١٤).

(٨) غيث النفع: (ص ٤٩٢).

(٩) (ص ١٢٧).

ومنهم من منع هذا الوجه وضعفه صراحة:

نقل السيد هاشم في حصن القارئ[١] عن الأزميري ترك هذا الوجه فقال: قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «قوله: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾ وفي الواقعة: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾، للبزي بالتحقيق» انتهى.

وقال البنا: «وأما تشديد التاء من ﴿كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾ و﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ عن البزي بخلفه على ما في الشاطبية كالتيسير، فهو وإن كان ثابتا لكنه من رواية الزينبي عن أبي ربيعة عن البزي وليس من طرق الكتاب كالنشر، وانفرد بذلك الداني من الطريق المذكور فقط، كما يفهم من النشر، وأشار إلى ذلك بقوله في الطيبة: «وبعد كنتم ظلمتم وصف» ثم اعتذر في النشر عن ذكرهما بقوله: ولولا إثباتهما في التيسير والشاطبية والتزامنا بذكر ما فيهما من الصحيح لما ذكرناهما؛ لأن طريق الزينبي لم تكن في كتابنا، وذكر الداني لهما اختيار والشاطبي تبعه، إذ لم يكونا من طريق كتابيهما»[٢].

وذكر الأسقاطي[٣] أنهما من المواضع التي نبه ابن الجزري على ضعفها. ووافقه الحسيني[٤] والضباع[٥] [٦].

وقال صاحب الفريدة: «العمل في التاءات التي يشددها البزي على إحدى وثلاثين وليس فيها اللات والعزى التي ذكرها في التجريد عن البزي وليس فيها

(١) (ص ٩٤).

(٣) الإتحاف: (١/ ٢١١).

(٤) أجوبة المسائل المشكلات: (ص١٥٧).

(١) هو: حسن بن خلف الحسيني العدوي المالكي المصري، أخذ عن الإمام المتولي وغيره، (كان حياً: ١٣٠٣هـ). ينظر: هداية القارئ: (٢/ ٦٣٨)، مختصر بلوغ الأمنية: (ص٦٨).

(٢) هو: علي بن محمد بن حسن، الملقب بالضباع، له: هداية القارئ إلى تجويد كلام البارئ وغيره، (ت: ١٣٨٠هـ). ينظر: إمتاع الفضلاء: (٢/ ٢٤٠)، مختصر بلوغ الأمنية: (ص ٩٦).

(٣) ينظر: مختصر بلوغ الأمنية: ص ١٧٩.

﴿ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾ بآل عمران، ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ بالواقعة فانتبه لذلك»[1].

وعليه فيكون مدلول «وُصِف» هنا: ورود هذا الوجه عن البزي، مع الإشارة إلى كونه خلاف المختار عند ابن الجزري؛ بل هو انفرادة اتبع فيها ابن الجزري التيسير والشاطبية وإن لم تكن من طرقه؛ لقوة صاحب الانفرادة وثقته كما ذكر ابن الجزري، وليس في عبارته ما يدل على المنع من القراءة بها، ولا يستوي تصريحه بالمنع من هذا الوجه وقوله بأنه خروج عن الطريق. وغاية ما يدل عليه أنه خلاف اختياره.

وهذه المسألة وما شابهها من المسائل التي خرج فيها ابن الجزري عن طريقه أو تبع فيه التيسير أو الشاطبية تحتاج إلى دراسة منهجية وافية؛ ليكون الحكم فيها أقرب للصواب. وكذا التفريق بين الخروج عن الطريق والمنع الصريح.

الموضع الثالث: قوله في سورة الحشر:

[٩٤٩] يَكُونَ أَنِّثْ دُولَةٌ ثِقْ لِي اخْتُلِفْ ... وَامْنَعْ مَعَ التَّأْنِيثِ نَصْبًا لَوْ وُصِفْ

وقد تقدم ذكره عند لفظ «امنع»، وهو صريح في منع الأخذ به بقرينة قوله: «وامنع» لا من قوله: «وصف».

ويمكن تلخيص المعاني التي دلت عليها هذه اللفظة في:

١. المنع والرد: وذلك في الموضع الأول والثالث لاقترانهما بما يدل عليه.

٢. زيادة الأوجه وتنوعها مع الإشارة إلى أنه خلاف اختيار ابن الجزري. وقيل: بل هو وجه مأخوذ به لكنه خلاف الأولى والأصح. وذلك في الموضع الثاني.

● **اللفظ الرابع: روي:** وقد وردت في موضع واحد في باب التكبير: وهو قوله:

[١٠٠٥] .....وَرُوِيْ ... عَنْ كُلِّهِمْ أَوَّلُ كُلٍّ يَسْتَوِيْ

وأما المعنى الذي دل عليه فهو: التعدد والتنوع مع الإشارة إلى أنه خلاف قول

---

(٤) (١/١٧٣).

الجمهور، والعمل على الأخذ به عن الجميع كما ذكر ابن الجزري في النشر[(١)].

• **اللفظ الخامس: حُكي**: وقد ورت في موضع واحد: وهو قوله في باب وقف حمزة وهشام:

[٢٥١] وَاكْسِرْ (هَا) كَأَنْبِئْهُمْ حُكِي

قال ابن الجزري: «واختلف أئمتنا في تغيير حركة الهاء مع إبدال الهمزة ياءً قبلها في قوله: ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾ في البقرة [٣٣] و ﴿وَنَبِّئۡهُم﴾ في الحجر [٥١]، فكان بعضهم يروي كسرها لأجل الياء كما كسر لأجلها في نحو﴿فِيهِمۡ﴾، و﴿يُؤۡتِيهِمۡ﴾ فهذا مذهب أبي بكر بن مجاهدٍ، وأبي الطيب ابن غلبون، وابنه أبي الحسن، ومن تبعهم. وكان آخرون يقرؤنها على ضمتها ؛ لأن الياء عارضةٌ، أو لا توجد إلا في التخفيف فلم يعتدوا بها، وهو اختيار ابن مهران، ومكي، والمهدوي، وابن سفيان، والجمهور، وقال أبو الحسن بن غلبون:كلا الوجهين حسنٌ. وقال صاحب التيسير: وهما صحيحان. وقال في الكافي: الضم أحسن.

(قلت): **والضم هو القياس، وهو الأصح**، فقد رواه منصوصًا محمد بن يزيد الرفاعي صاحب سليمٍ، وإذا كان حمزة ضم هاء (عليهم، وإليهم، ولديهم) من أجل أن الياء قبلها مبدلةٌ من ألفٍ، فكان الأصل فيها الضم: فضم هذه الهاء أولى وآصل، والله أعلم»[(٢)].

وقال ابن الناظم: «واكسر الخ: أي حكى بعضهم الوقف على ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾ و﴿نَبِّئۡهُم﴾ لحمزة بكسر الهاء وذلك أنه إذا أبدل الهمزة ياء على أصله في الوقف وقعت الهاء بعد ياء بعد كسرة فأشبهت يوفيهم فيكسر وهو زائد على وجه الضم حكاه الشاطبي وغيره، وهو مذهب أبي بكر بن مجاهد وابن غلبون وغيرهم»[(٣)].

---

(١) النشر: (٢/ ٤١٠)، شرح ابن الناظم: (ص٣٣٣).

(٢) النشر: (١/ ٤٣١).

(٣) شرح طيبة النشر: (ص١٠٥).

وقال النويري:«و(اكسرها كأنبئهم) يعنى: أن الضم في ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾، و﴿نَبِّئۡهُم﴾ **هو القياس والأصح،** ورواه منصوصا محمد بن يزيد الرفاعى صاحب سليم، واختاره ابن سفيان، والمهدوى، وابن مهران، **والجمهور،** ووجهه أن الياء عارضة، وإذا كان حمزة ضم هاء عليهُم، ولديهُم، وإليهُم؛ من أجل أن الياء قبلها مبدلة من ألف، فهنا أولى وآصل. وحكى الكسر عن ابن مجاهد، وأبى الطيب ابن غلبون، وأبى الحسن ابنه، ومن تبعهم»[1].

وعليه يكون معنى «حكي» هنا: التنوع والتعدد، مع الإشارة إلى أنه خلاف قول الجمهور وخلاف الأصح والقياس.

- **اللفظ السادس: يحتمل**: وقد ورت في موضع واحد، وهو قوله:

[١٠٩] .... وَفِي ٱبْتِدَا السُّورَةِ كُلٌّ بَسْمَلاَ

[١١٠] سِوَى بَرَاءَةٍ فَلاَ وَلَوْ وُصِلْ ... وَوَسَطًا خَيِّرْ وَفِيهَا يَحْتَمِلْ

وأما المعنى الذي يدل عليه: فهو يحتمل التعدد والتنوع، دالا على الوجهين معا (البسملة وعدمها) على ظاهر إطلاق المتقدمين، ونصِّ السخاوي. ويحتمل المنع على نص الجعبري؛ واختار الدكتور محمد محيسن[2] عدم جوازه، وأن المنع هو الذي عليه العمل عند شيوخه.

وأما ابن الناظم والنويري والبنا[3] فوافقوا ابن الجزري في تفصيله. حيث يقول: «الصّواب أن يقال: إنّ من ذهب إلى ترك البسملة في أوساطٍ غير براءة لا إشكال في تركها عنده في وسط براءة، وكذا لا إشكال في تركها فيها عند من ذهب إلى التّفصيل، إذ البسملة عندهم في وسط السّورة تبعٌ لأوّلها، ولا تجوز البسملة أوّلها فكذلك

(١) شرح طيبة النشر: (١/ ٥١٧).

(٢) الهادي: (١/ ١٢٤).

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم: (ص٤٨)، شرح النويري: (١/ ٢٩٧)، الإتحاف: (١/ ١٦٢).

وسطها، وأمّا من ذهب إلى البسملة في الأجزاء مطلقًا، فإن اعتبر بقاء أثر العلّة الّتي من أجلها حذفت البسملة من أوّلها وهي نزولها بالسّيف كالشّاطبيّ ومن سلك مسلكه لم يبسمل، وإن لم يعتبر بقاء أثرها، أو لم يرها علّةً بسمل بلا نظرٍ. واللهّ تعالى أعلم»(١).

● **اللفظ السابع: يقل**: وقد ورد في موضع واحد، وهو قوله في باب المد:

[١٧٣] وأشبع المدّ لساكــن لزم ... ونحو عين فالثّلاثة لهم

[١٧٤] كساكن الوقف وفي اللّين يقل ... طول

وأما المعنى الذي يدل عليه فهو: قلة عدد الرواة الناقلين له، مع صحته وصحة القراءة به(٢).

● **اللفظ الثامن: قلّ**: وقد ورد في موضع واحد، وهو قوله في باب الوقف على مرسوم الخط:

[٣٦٢] .... وَالْبَعْضُ نَقَلْ ... بِنَحْوِ عَالِمِينَ مُوفُونَ وَقَلْ

وأما المعنى الذي يدل عليه فهو: قلة الأخذ به كما قال ابن الناظم(٣). والجمهور والعمل على تركه كما قال ابن الجزري(٤)، مع صحة القراءة به كما نص الدكتور محمد محيسن(٥).

● **اللفظ التاسع: تُرى**: وقد ورد في موضع واحد، وهو قوله في باب أحكام النون الساكنة والتنوين:

---

(١) النشر: (١/ ٢٦٦).

(٢) ينظر: (النشر: ١/ ٣٤٦)، شرح ابن الناظم: (ص٧٦)، شرح النويري: (١/ ٤٠٢).

(٣) شرح طيبة النشر: (ص١٤٥).

(٤) النشر: (٢/ ١٣٦).

(٥) الهادي: (١/ ٣٧٤).

[٢٧٥] وَادْغِمْ بِلاَ غُنَّةٍ فِى لاَمٍ وَرَا ... وَهْيَ لِغَيْرِ صُحْبَةٍ أَيْضًا تُرَى

وأما المعنى الذي تدل عليه فهو: ورودها عن كثير من أهل الأداء؛ لكنها ليست مذهب الجمهور والمقدم في العمل(١).

● **اللفظ العاشر: صُحح**: وقد ورد في موضعين:

الموضع الأول: قوله: [٧٧] والاِنْحِرَافُ صُحِّحَا ... فِى اللاَّمِ وَالرَّا

ومعنى(صححا) هنا: أي جُعل هو الصحيح المقدم على غيره من الأقوال، وهو الذي استقر عليه العمل ولم يذكر الدكتور محمد محيسن سواه(٢). دون أن يكون هناك وجه أصح منه في اختيار ابن الجزري(٣).

الموضع الثاني: قوله في باب التكبير:

[١٠٠٢] مِنْ أَوَّلِ انْشِرَاحٍ اَوْ منَ الضُّحَى ... مِنْ آخِرٍ أَوْ أَوَّلٍ قَدْ صُحِّحَا...

[١٠٠٣] لِلنَّاسِ هكذا.......

ومعنى(صُحِّحَا) هنا: أي: قد صُحح الجميع كما نص عليه ابن الناظم(٤)، دون أن يكون هناك وجه مقدَّم على غيره.

وهذا اللفظ –أعني صُحِّحَ- يدلُّ على التضعيف بمفهومه لا بمنطوقه، ولذا أوردته هنا.

● **اللفظ الحادي عشر: ذُكر**: وقد ورد في موضع واحد، وهو قوله:

[٤٢٣] وَشَذَّ عَنْ قُنْبُلَ غَيْرُ مَا ذُكِرْ

ومعناها هنا: أي: تقدم من الخلافات المذكورة، ومن ذكر عنه شيئا غير ذلك فيُعَدُّ

---

(١) النشر: (٢/ ٢٣)، شرح ابن الناظم: (١١٤)، شرح النويري: (١/ ٥٥٧)، الإتحاف: (١/ ٤٧).

(٢) الهادي: (١/ ٩٥).

(٣) ينظر: النشر: (١/ ٢٠٤)، شرح ابن الناظم: (١/ ٣٣).

(٤) شرح طيبة النشر: (ص ٣٣٢).

شاذًّا لا تجوز القراءة به[١].

وعليه فلا تدخل هذه الكلمة في مقصود البحث. وإنما ذكرتها استطراداً لدخول لفظها في عنوان البحث وصلاحيته للدلالة على معاني التضعيف.

۞ ۞ ۞

(١) شرح ابن الناظم: (١٦٣)، شرح النويري: (٢/ ١٣٠)،الهادي: (١/ ٤٢٤).

المبحث الثالث

أقسام ألفاظ التضعيف الواردة في طيبة النشر

بعد البحث والاستقراء وجمع مواضع هذه الألفاظ ودراستها تبين للباحث أن الألفاظ التي استعملها ابن الجزري لا تخرج في مدلولها عن الأقسام الأربعة التالية(١):

١- ما يدل على تعدد الأوجه مع اشتراكها في الشهرة:

وهذا القسم يدل على أن هذه الصيغة وردت للتنويع وتعدد الأوجه دون تضعيف شيء منها ؛ بل هما مشتركان في الشهرة عند الأئمة، أو مستويان، وعليهما العمل والإقراء. وأمثلة ذلك:

- **المثال الأول:** قوله: وقيل دونهم نل ثم كل ... روى فباقيهم
- **المثال الثاني:** قوله: وقيل تبدل مدا ... مداً زكا جودا

فقد بينت في المثال الأول أن كلام ابن الجزري صريح في كون ما حكاه بـ «قيل» مذهباً مشهوراً، قرأ به عامة شيوخ مصر والشام.

كما بينت في المثال الثاني أن هذا الوجه وجه مشهور، رواه عامة المصريين والمغاربة.

٢- ما يدل على خلاف الأصح أو الأولى مع صحة القراءة به.

ومعنى هذا أن يكون الوجه المذكور خلاف المختار عند ابن الجزري أو من تقدمه، أو خلاف الأولى أو الأصح، أو خلاف الأقيس أو خلاف قول الجمهور أو خلاف الأشهر، أو العمل به قليل، مع ثبوت جميع ذلك وصحة القراءة به نصا عن ابن الجزري أو أحد الشراح؛ إلا أنه تجدر الإشارة هنا إلى أن ذلك ليس على مرتبة واحدة فبعضها العمل به والأخذ به أقل من البعض الآخر، وليس الجميع في مرتبة واحدة.

---

(١) يكاد يكون هذا المبحث نتيجة للمبحث السابق، وإنما أفردته لأهمية إبرازه وتجليته في تصوير اتجاهات دلالات هذه الألفاظ، مع إشارات وتعليقات يسيرة تكشف المعنى المراد.

وهذا القسم هو القسم الأكبر من حيث استعمال ابن الجزري لهذه الألفاظ. ومن أمثلته:

- **المثال الأول**: قوله: وَيَاءَ مِنْ آنَا نَبَاَ الْ وَرِيَّا ... تُدْغَمُ مَعْ تُؤْوِي **وَقِيلَ رُؤْيَا**
- **المثال الثاني**: قوله: وَاكْسِرْ (هَا) كَأَنْبِئْهُمْ حُكِي

ففي المثال الأول دلت النصوص على أنَّ **الإدغام** قول بعض الأئمة ولغة للعرب قرأ بها أبو جعفر كما قال ابن الناظم؛ بيد أنها خلاف الأولى والأقيس وما عليه أكثر أهل الأداء كما قال ابن الجزري؛ بل ذهب النويري إلى أن ذلك للتضعيف كما تقدم، ولم يوافق عليه.

وفي المثال الثاني أشارت النصوص إلى أن كسر الهاء خلاف قول الجمهور والأصح والقياس كما سبق تفصيله.

٣- ما يدل على اختيار ابن الجزري تضعيف هذا الوجه أو منعه:

وذلك بأن يكون هذا الوجه غير مأخوذ به أو ممنوعاً أو متروكاً، أو العمل على خلافه عند ابن الجزري وأهل الأداء. وذلك نوعان:

- **النوع الأول**: ما اتفق العلماء على تضعيفه: وقد ورد ذلك في ستة ألفاظ كما أسلفت وفصلت: (ضُعْف، خَطَل، امنع، اترك) (نُقِل المقترنة بـ «لا»، وُصِف المقترنة بـ «امنع» أو المقترنة بـ «لا»).
- **النوع الثاني**: ما اختلف العلماء في تضعيفه: وهي ثلاثة مواضع، اختلف فيها الشراح والمحررون تبعا لمنهجهم في العمل بظاهر الطيبة أو بما في النشر، ثم تبعا لفهمهم لكلام ابن الجزري في النشر. وهي:
  - **الموضع الأول**: قوله:

    وَقِيلَ قَبْلَ سَاكِنٍ حَرْفَيْ رَأَى ... عَنْهُ وَرَا سِوَاهُ مَعْ هَمْزٍ نَأَى
  - **الموضع الثاني**: قوله في مسألة تشديد التاءات للبزي في سورة البقرة:

... وَفِي الْكُلِّ اخْتُلِفْ ... لَهُ وَبَعْدَ كُنْتُمُ ظَلْتُمْ وُصِفْ

- **الموضع الثالث**: قوله في باب الاستعاذة:

وقيل يخفي حمزة حيث تلا ... وقيل لا فاتحة وعللا

٤- ألفاظ التضعيف التي دلالتها خارج مقصود البحث:

وأعني بذلك ألفاظَ التضعيف التي جاءت للدلالة على معان لا علاقة لها بموضوع البحث؛ لكن اشتراكها في اللفظ مع مثيلاتها من صيغ التضعيف جعلني أنبه عليها هنا: وقد ورد ذلك في أربعة مواضع بثلاثة ألفاظ: (نقل- صُحح في موضعين- ذكر) على النحو التالي:

- **الموضع الأول: قوله: على الذي نُقِل من صحيحه.**
- **الموضع الثاني: قوله: والاِنْحِرَافُ صُحِّحَا ... فِي اللاَّمِ وَالرَّا**
- **الموضع الثالث: قوله:**

منْ أَوَّلِ انْشِرَاحِ اَوْ منَ الضُّحَى ... مِنْ آخِرٍ أَوْ أَوَّلٍ قَدْ صُحِّحَا... لِلنَّاسِ هكذا

- **الموضع الرابع**: قوله: وَشَذَّ عَنْ قُنْبُلَ غَيْرُ مَا ذُكِرْ



الخاتمة

أحمد الله على توفيقه وتيسيره، ويطيب لي أن أختم هذا البحث بأبرز ما تجلى لي من النتائج العلمية المستنبطة من خلاصة هذا البحث، متْبعة بالتوصيات.

النتائج:

١. أن أقسام ألفاظ التضعيف عند ابن الجزري -حسب الدراسة- تنقسم إلى أربعة أقسام:

الأول: ما يدل على تعدد الأوجه مع اشتراكهما في الشهرة.

الثاني: ما يدل على خلاف الأصح والأولى مع صحة القراءة به.

الثالث: ما يدل على تضعيف هذا الوجه أو منعه في اختيار ابن الجزري.

الرابع: ألفاظ دلالتها خارج مقصود البحث. كصحة النقل، أو بمعنى تقدَّم وذُكِر الخلاف في موطن سابق في الطيبة.

٢. أن ألفاظ التضعيف الواردة في طيبة النشر بلغت -حسب التتبع والدراسة- خمسة عشر لفظًا، في خمسة وثلاثين موضعًا، صرَّح ابن الجزري بالتضعيف في أربعة منها، هي: (ضَعُفَ، وخَطَلَ، امنع، اترك) وأما الألفاظ الأخرى فتبين لي من خلال دراستها في مصادرها أن دلالتها جاءت على النحو الآتي:

أ. نُقِل، وهي ثلاثة أقسام:

١. تعدد الأوجه مع الإشارة إلى أن ذلك الوجه خلاف قول الجمهور.

٢. صحة النقل.

٣. التضعيف.

ب. قِيل: وهي أربعة أقسام:

١. تعدد الأوجه مع اشتراكها في الشهرة.

٢. التعدد والتنوع مع الإشارة إلى أنه خلاف الأصح والأولى.

٣. التضعيف على خلاف بين العلماء في بعضها كما بينت.

٤. دلالته خارج مقصود البحث.

ت. وُصِف: وهي قسمان:

١. ضعيف مردود؛ لاقترانه بما يدل على الضعف.

٢. زيادة الأوجه وتنوعها مع الإشارة إلى أنه خلاف اختيار ابن الجزري.

ث. (رُوي، حُكي، يحتمل، قَلَّ، يقِل، تُرى) جميعها معناها: التعدد والتنوع مع الإشارة إلى أنه خلاف قول الجمهور أو الأصح أو المقدَّم في العمل، مع صحة القراءة به.

ج. صُحح: وردت في موضعين، ومعناها: صُحِّح هذا القول وبُيِّن، دون إشارة لضعفه.

ح. ذُكِر: ولم ترد إلا في موضع واحد ومعناها خارج مقصود البحث، أي: تقدم ذكره.

٣. أن أكثر استعمالات ابن الجزري لألفاظ وصيغ التضعيف فيها إشارة إلى أن ذلك الوجه خلاف الأولى، أو الأصح، أو خلاف الأقيس، أو خلاف قول الجمهور، أو خلاف الأشهر، أو العمل به قليل، مع ثبوت جميع ذلك وصحة القراءة به.

٤. ينبغي أن يفرق بين مسألة ترك الوجه في اختيار ابن الجزري وبين منع القراءة به مطلقًا، إذ ليس من مقتضى الأول الثاني.

٥. أن هناك مدرستين رئيستين في القراءة بالطيبة: الأولى تأخذ بظاهر الطيبة، والثانية تحاكم نصوص الطيبة إلى النشر، وهم عامة المحررين.

٦. أن الشراح والمحررين اختلفوا في مسائل قليلة مذكورة في الطيبة؛ تبعًا لاختلافهم في فهم كلام ابن الجزري في النشر، مما أثر في الأخذ والإقراء.

٧. أن دراسة الطيبة لا يمكن أن تكون بمعزل عن دراسة وفهم كلام ابن الجزري

في النشر والتقريب، ولا يغني عن ذلك مطالعة الشروح فقط، ومن مارى غلط.

التوصيات:

يوصي الباحث بما يلي:

١. دراسة منهج ابن الجزري في الأخذ بانفرادات الأئمة في كتاب النشر.

٢. دراسة منهج ابن الجزري في التعامل مع ما خرج عن طريق النشر، خصوصا ما أشار إليه في الطيبة أو كان مذكوراً في الشاطبية والتيسير وليس من طريقيهما.

٣. دراسة ما اختلف فيه شراح الطيبة ومحرروها دراسة وافية.

٤. دراسة ما ذكر ابن الجزري أن العمل على خلافه؛ خصوصًا ما ذكر الشراح صحة القراءة به.

هذا ما تيسر لي بحثه بحسب الطاقة والإمكان، وحَسْبي -إن لم أكن وفَّيت مسائل هذا البحث حقها- أنني فتحت بابًا للبحث والمطالعة في عدد من القضايا والمسائل التي أشرت إليها في هذه القصيدة العظيمة.

والله المسؤول أن يتجاوز عما كان فيه من تقصير أو نسيان، وهو حسبي ونعم الوكيل، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



كشاف ألفاظ التضعيف ومعانيها

اللفظ	البيت ورقمه	معناه باختصار
ضُعْف	[١٢٦] وإن تقاربا ففيه ضُعف	التضعيف بلا خلاف.
خطل	[١٩٣] وَالْبَدَلْ ... وَالْفَصْلُ مِنْ نَحْوِ ءَءَامَنتُمْ خَطَلْ	التضعيف بلا خلاف.
امنع	[١٢٨] لاَ يَحْزُنْكَ فَامْنَعْ	التضعيف بلا خلاف.
	[١٦٨] وَامْنَعْ يُؤَاخِذْ	التضعيف بلا خلاف.
	[٣٥٥] وَامْنَعْ فِي الْأَتَمْ... مِنْ بَعْدِ يَا أَوْ وَاو..	تقديم واختيار المنع مع صحة الوجهين
	[٩٤٩] وَامْنَعْ مَعَ التَّأْنِيثِ نَصْبًا ..	التضعيف بلا خلاف.
	[١٠٠٦] وَامْنَعْ عَلَى الرَّحِيمِ	التضعيف بلا خلاف.
اترك	[٢٥١] وَاتْرُكِ ... مَا شَذّ	التضعيف بلا خلاف.
نُقِل	[١٣] على الذي نُقِل من صحيحه	صحة النقل.
	[٢٤٥] ونُقِل ياء كيطفئوا وواو كسئل	تعدد الأوجه مع اشتراكها في الشهرة
	[٢٦١] لا وجبت وإن نقل.	التضعيف بلا خلاف.
	[٣٠٠] وأسفى عنه نقل.	تعدد الأوجه مع اشتراكها في الشهرة
	[١٠٠٤] ولسوس نقلا ... تكبيره ...	تعدد الأوجه مع اشتراكها في الشهرة
قيل	[١٩] وقيل في المراد منها أوجه	دلالته خارج مقصود البحث.
	[١٠٥] وقيل يخفي حمزة حيث تلا	التضعيف على خلاف بين العلماء.
	[١٠٥] وقيل لا فاتحة وعللا	التضعيف على خلاف بين العلماء.
	[١٦٣] وقيل دونهم نل ثم كل	تعدد الأوجه مع اشتراكها في الشهرة.
	[١٩٩] ...وقيل تبدل مدا ... مداً زكا جودا	تعدد الأوجه مع اشتراكها في الشهرة.
	[٢٣٦] وقيل بعد مد	الإشارة إلى أنه خلاف الأصح والأولى
	[٢٣٦] قيل ولا عن حمزة	الإشارة إلى أنه خلاف الأصح والأولى
	[٢٣٨] وقيل حفص وابن ذكوان	الإشارة إلى أنه خلاف الأصح والأولى

	[٢٥٠] وَرِيًّا ... تُدْغَمُ مَعْ تُؤْوِي وَقِيلَ رُؤْيَ	الإشار إلى أنه خلاف الأصح والأولى.
	[٢٩٩] يا حسرتى الخلف طوى قيل متى ... بلى عسى	تعدد الأوجه مع اشتراكها في الشهرة.
	[٣٢٦] وَقِيلَ قَبْلَ سَاكِنٍ حَرْفَيْ رَأَى ...	التضعيف على خلاف بين العلماء.
	[٣٤٨] وَقِيلَ عِنْدَ الطَّاءِ وَالظَّا	الإشارة إلى أنه خلاف الأصح والأول
	[٣٦٧] وَقِيْلَ بِالْكَافِ حَوَى وَالْيَاءِ رَنْ	الإشارة إلى أنه خلاف الأصح والأولى
	[٣٦٨] وَمَالِ..... قِيلَ عَلَى مَا حَسْبُ ...	الإشارة إلى أنه خلاف الأصح والأولى
	[١٠٠٣]... وَقِيلَ إِنْ تُردْ ... هَلِّلْ	الإشارة إلى أنه خلاف الأصح والأولى
وصف	[٣٥٠] واخْتُلِفْ ... بَعْدَ مُمَالٍ لاَ مُرَقَّقٍ وُصِفْ	التضعيف بلا خلاف.
	[٥١٢] وَبَعْدَ كُنْتُمُ ظَلْتُمْ وُصِفْ	الإشارة إلى أنه خلاف اختيار ابن الجزري على خلاف في الأخذ به.
	[٩٤٩] وَامْنَعْ مَعَ التَّأْنِيثِ نَصْبًا لَوْ وُصِفْ	التضعيف بلا خلاف.
روي	[١٠٠٥]وَرُوِيْ ... عَنْ كُلِّهِمْ أَوَّلُ كُلٍّ يَسْتَوِيْ	الإشارة إلى أنه خلاف قول الجمهور.
حُكي	[٢٥١]وَاكْسِرْ (هَا) كَأَنْبِئْهُمْ حُكِي	الإشارة إلى أنه خلاف قول الجمهور.
يحتمل	[١١٠] وَوَسَطًا خَيِّرْ وَفِيهَا يَحْتَمِلْ	فيها خلاف محتمل بين العلماء.
يقل	[١٧٤] وفي اللّين يقل ... طول	قلة عدد الرواة الناقلين له، مع صحته وصحة القراءة به.
قلَّ	وَالْبَعْضُ نَقَلْ ... بِنَحْوِ عَالَمِينَ ..	الإشارة إلى أنه خلاف قول الجمهور.
تُرى	[٢٧٥] وَهْيَ لِغَيْرِ صُحْبَةٍ أَيْضًا تُرَى	الإشارة إلى أنه خلاف قول الجمهور.
صُحح	[٧٧] والاِنْحِرَافُ صُحِّحَا...فِي اللاَّمِ.	جُعل هو الصحيح المقدم على غيره من الأقوال
	[١٠٠٢]مِنْ آخِرٍ أَوْ أَوَّلٍ قَدْ صُحِّحَا...	صُحح الوجهان معاً.
ذُكر	[٤٢٣] وَشَذَّ عَنْ قُنْبُلَ غَيْرُ مَا ذُكِرْ	تقدم من الخلافات المذكورة.

ثبت المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم، مصحف المدينة المنورة للنشر الحاسوبي،** طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر،** لأحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (ت: ١١١٧هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط ٣، ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ.
- **أجوبة المسائل المشكلات في علم القراءات،** لأحمد بن عمر الحنفي الأسقاطي (ت: ١١٥٩هـ)، تحقيق: أمين محمد الشنقيطي، كنوز اشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ.
- **إرشاد الطلبة إلى شواهد الطيبة،** لعلي سليمان المنصوري، (ت: ١١٣٤هـ)، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة، طنطا.
- **الأعلام،** لخير الدين بن محمود الزركلي، (ت: ١٣٩٦هـ) ، دار العلم، ط١٥، ٢٠٠٢م.
- **الإمام المتولي وجهوده في علم القراءات،** لإبراهيم بن سعيد الدوسري، مكتبة الرشد- الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.
- **إمتاع الفضلاء بتراجم القُرَّاء،** لإلياس بن أحمد البرناوي، دار الزمان، المدينة المنورة،ط٢، ١٤٢٨هـ.
- **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة؛** لأبي حفص سراج الدين عمر بن زين الدين قاسم النشار(ت:٩٣٨هـ)، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود وأحمد المعصراوي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ.
- **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام،** لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣ م.
- **التحريرات على الشاطبية بين القبول والمنع،** للدكتور سامي محمد عبد الشكور، دار عمار، ط١، ١٤٣٣هـ.

• **تقريب النشر في القراءات العشر**، لمحمد بن محمد بن الجزري (ت:٨٣٣هـ)، تحقيق: علي عبد القدوس عثمان الوزير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١ ، ١٤٢١هـ.

• **تمرين الطلبة البررة الخيرة في وجوه قراءة الأئمة العشرة**، لهاشم بن محمد المغربي، نسخة مخطوطة من جامعة أم القرى، المكتبة المركزية.

• **تهذيب القراءات**، لمحمد بن أبي بكر المرعشي، تحقيق: خالد عبد السلام بركات، دمشق، سوريا، دار الغوثاني، ط١، ١٤٣٣هـ.

• **تهذيب اللغة**، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

• **جامع أسانيد ابن الجزري**، لمحمد بن محمد بن محمد بن الجزري (ت:٨٣٣هـ)، اعتنى به: د. حازم حيدر، كرسي تعليم القرآن وإقرائه، جامعة الملك سعود، الرياض، ط ١، ١٤٣٥هـ.

• **حصن القارئ في اختلاف المقارئ**، للسيد هاشم بن محمد المغربي، تحقيق: حبيب الله بن صالح السلمي، جامعة أم القرى، ١٤٣٣هـ.

• **الروض النظير في أوجه الكتاب المنير**، للشيخ محمد المتولي، (ت:٨٣٣)، تحقيق: محمد إبراهيم سالم، المكتبة الأزهرية- القاهرة،٢٠٠٦.

• **سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرىء المنتهي**، لعلي بن عثمان المعروف بابن القاصح ، (ت:٨٠١هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر شاهين ، مكتبة عباس أحمد الباز، مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤١٩هـ.

• **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**، لمحمد بن محمد النويري ، (ت: ٨٥٧هـ)، تحقيق: مجدي محمد باسلوم ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١، ١٤٢٤هـ.

• **شرح طيبة النشر في القراءات**، لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣هـ)، ضبطه وعلق عليه: الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ.

- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية،** لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط ٤، ١٤٠٧هـ.
- **عمدة القارئين والمقرئين،** للشيخ أحمد بن أحمد الشقانصي القيرواني(ت: ١٢٣٥هـ)، تحقيق: عبد الرزاق بسرور، دار ابن حزم- بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ.
- **غاية النهاية في طبقات القراء.** لمحمد بن محمد ابن الجزري، (ت:٨٣٣)، مكتبة ابن تيمية.
- **غيث النفع للصفاقسي،** لعلي بن سالم النوري الصفاقسي(ت:١١١٨هـ)، تحقيق: سالم غرم الله الزهراني، جامعة أم القرى، ١٤٢٦.
- **فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات،** لمحمد إبراهيم محمد سالم (ت: ١٤٣٠هـ)، دار البيان العربى، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ.
- **كتاب العين،** لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- **مختصر بلوغ الأمنية(شرح إتحاف البرية بتحريرات الشاطبية)،** للإمام نور الدين علي بن محمد الضباع المصري، (ت: ١٣٨٠هـ)، تحقيق: أبي الخير عمر مالم آبه بن حسن بن عبد القادر، دار أضواء السلف- الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ.
- **معجم المؤلفين،** لعمر بن رضا كحالة (ت:١٤٠٨هـ) ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **معجم مقاييس اللغة،** لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.
- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والإعصار،** للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. طيّار آلتى قولاج، استانبول، ط١، ١٤١٦ هـ.
- **النشر في القراءات العشر،** لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣ هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتاب العلمية.

- **الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر**، لمحمد بن محمد سالم محيسن (ت: ١٤٢٢هـ)، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
- **هداية القاري إلى تجويد كلام الباري**، لعبد الفتاح السيد عجمي المرصفي، دار الفجر الإسلامية- المدينة المنورة، ط١، ١٤٢١هـ.

فهرس الموضوعات